

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عباس لغرور خنشلة

Abbas Laghrour University Khenchela

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculty of Economics , Management and Commercial Sciences

قسم : العلوم الاقتصادية

أثر تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذة :

- جباري لطيفة

إعداد الطالبين :

- زهرالدين ايدير

- نوار دغبوش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بوكحيل عبد الحق	أستاذ محاضر ب	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
جباري لطيفة	أستاذ محاضر ب	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
برهوم علية	أستاذ محاضر أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

الإهداء

الإهداء

إلى أبي العطوف... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علّمني
كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة
الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

زهرالدين

الإهداء

إلى زوجتي الغالية..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي
ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى أبنائي الأعتاء فلذة أكبادي و كل ما أملك و سندي وعضدي
ومشاطري أفراحي وأحزاني.

نوار

الشكر و العرفان

شكر و عرفان

الشكر الجزيل و الحمد لله العلي القدير الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل

المتواضع

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتنا المشرفة " جباري لطيفة "

على التوجيهات التي أمدتنا بها طيلة مدة البحث فقد كانت نعم المشرف حيث

وجهتنا أوقات الخطأ و شجعتنا عند الصواب

كما أتقدم بالشكل لكل من قدم لنا النصيحة من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
02	الإهداء
07	الشكر والعرفان
09	فهرس المحتويات
12	فهرس الجداول و الأشكال
15	المقدمة العامة
22	الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف
24	المبحث الأول : ماهية سعر الصرف
24	المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف ووظائفه
25	المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف
26	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف
27	المبحث الثاني : تقلبات سعر الصرف
27	المطلب الأول : مفهوم مخاطر سعر الصرف و أنواعه
29	المطلب الثاني : نظريات سعر الصرف
32	المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف
35	المبحث الثالث : سوق الصرف الأجنبي
35	المطلب الأول : مفهوم سوق الصرف الأجنبي ووظائفه
38	المطلب الثاني : توازن سوق الصرف
43	الفصل الثاني : عموميات حول الميزان التجاري
45	المبحث الأول : ميزان المدفوعات
45	المطلب الأول : ماهية كيزان المدفوعات و هيكله
51	المطلب الثاني : كيفية القيد في ميزان المدفوعات
54	المبحث الثاني : الإختلال و التوازن في الميزان التجاري
54	المطلب الأول : التوازن و الإختلال في الميزان التجاري
57	المطلب الثاني : أسباب و أنواع الإختلال في الميزان التجاري

61	المبحث الثالث : الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري
61	المطلب الأول : تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و دوره في علاج الاختلالات فيه
64	المطلب الثاني : سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية و آثارها
67	الفصل الثالث : تأثير تقلبات سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد -19
69	المبحث الأول : جائحة كورونا و الاقتصاد العالمي
69	المطلب الأول : التطور التاريخي لفيروس كوفيد - 19
73	المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا
75	المبحث الثاني : تطور سياسة الصرف و الميزان التجاري في الجزائر
75	المطلب الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر
79	المطلب الثاني : تطور الميزان التجاري الجزائري
83	المبحث الثالث : أثر تطورات سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري في فترة كوفيد 19 (2019-2021)
83	المطلب الأول : تطورات سعر صرف الدولار على الأورو خلال فترة كوفيد 19
91	المطلب الثاني : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19
94	المطلب الثالث : وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19 و آثار سعر صرف الدولار مقابل اليورو عليه
100	الخاتمة
106	قائمة المراجع
112	الملخص

فهرس الأبداول و الأشكال

فهرس الجداول :

الصفحة	عناوين الجداول
50	الجدول رقم (01) : حسابات ميزان المفوعات حسب صندوق النقد الدولي
76	الجدول رقم (02) : طبيعة عناصر السلة المرجحة لقيمة الدينار
77	الجدول رقم (03) : تطورات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1987-1991)
80	الجدول رقم (04) : تطور حالة عناصر الميزان التجاري في فترة 1990-1999
81	الجدول رقم (05) : تطور حالة عناصر الميزان التجاري في فترة 2000-2018
83	الجدول رقم (06) : تطور سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو سنة 2019
86	الجدول رقم (07) : تطور سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو سنة 2020
89	الجدول رقم (08) : تطور سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو سنة 2021
91	الجدول رقم (09) : وضعية الميزان التجاري في الجزائر سنة 2019
92	الجدول رقم (10) : وضعية الميزان التجاري في الجزائر سنة 2020
93	الجدول رقم (11) : وضعية الميزان التجاري في الجزائر سنة 2021
94	جدول رقم (12) : أهم الدول المصدرة للجزائر و قيمة صادراتها خلال فترة كوفيد 19
96	جدول رقم (13) : أهم الدول المستوردة من الجزائر و قيمة صادراتها خلال فترة كوفيد 19

فهرس الأشكال :

الصفحة	عناوين الأشكال
39	الشكل رقم (1) : منحى الطلب على العملة الأجنبية
40	الشكل رقم (2) : منحى عرض العملة الأجنبية
41	الشكل رقم (3) : توازن سوق الصرف
95	الشكل رقم (4) : أهم الدول المصدرة للجزائر و قيمة صادراتها خلال فترة كوفيد 19
96	الشكل رقم (05) : أهم الدول المستوردة من الجزائر و قيم إستيرادها خلال فترة كوفيد 19
97	الشكل رقم (06) : تطور حالة عناصر الميزان التجاري خلال فترة كوفيد 19 في الجزائر

المقدمة

تشهد الاقتصاديات الحديثة تحولات هائلة تفرض على الدول الاهتمام المتزايد بعوامل الاقتصاد الدولي وأثرها على السياسات الاقتصادية الوطنية. من بين هذه العوامل، يأخذ سعر الصرف مكانة بارزة كمحرك أساسي لتوجيه الاقتصاديات الوطنية في حين يعتبر سعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه تحويل عملة واحدة إلى أخرى. يتأثر سعر الصرف بعوامل عدة، مثل العرض والطلب على العملات، والسياسات النقدية للبلدان، والأحداث الاقتصادية العالمية. كما يلعب دوراً حيوياً في التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال بين البلدان.

من جهة أخرى نجد أن الميزان التجاري هو الآخر من العوامل التي تؤثر على الإقتصاديات العالمية حيث أن الميزان التجاري يقيس الفارق بين قيمة السلع والخدمات التي تصدرها دولة معينة وقيمة السلع والخدمات التي تستوردها. إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، يكون للبلد فائض تجاري، بينما إذا كانت الواردات تزيد عن الصادرات يكون هناك عجز تجاري.

يرتبط سعر الصرف والميزان التجاري بشكل وثيق. فعندما ينخفض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، يزيد هذا الجذب الأجنبي على السلع المحلية ويزيد من الصادرات، مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري. على الجانب الآخر، إذا ارتفعت قيمة العملة الوطنية، قد يؤدي ذلك إلى تقليل تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية، مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري. أين يمثل سعر الصرف والميزان التجاري جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي ويتفاعلان بشكل متبادل لتحديد صحة وتوازن الاقتصاديات الوطنية.

في هذا السياق ، يبرز الاهتمام بتأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، وهو أمر يستحق دراسته بعناية خاصة.

1- إشكالية الدراسة :

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي :

كيف تؤثر تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي العوامل المحددة لسعر الصرف ؟
- ماهو أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري ؟
- كيف يؤثر توازن سعر الصرف على الميزان التجاري ؟

2- فرضيات الدراسة :

و كإجابة مقترحة على التساؤلات السابقة تم إعتقاد الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسية :

- خلال فترة كوفيد 19 تأثر الميزان التجاري للجزائر بكل أنواع الأشكال و ذلك نتيجة لإنخفاض قيمة الدولار بالنسبة للأورو و إرتفاعهما بالنسبة للدينار الجزائري .

الفرضيات الفرعية :

- يتحدد سعر الصرف بالعديد من العوامل : اقتصادية و سياسية و حتى بعوامل طبيعية
- تظهر فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في معالجة الإختلالات في الميزان التجاري على المدى القصير، دون الحاجة إلى اعتماد سياسات تكميلية إضافية .
- بتوازن سعر الصرف يسهل تحقيق الفائض في الميزان التجاري و العكس و ذلك للإرتباط المباشر و الوطيد للميزان التجاري بسعر الصرف .

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة فيمايلي:

- الاهتمام المتزايد بتحقيق ميزان تجاري رابح حتى يعكس صورة ايجابية عن اقتصاديات الدول؛
- جذب اهتمام الدولة الجزائرية بضرورة تنويع الصادرات والتقليل من الواردات وتوضيح ضرورة تنويع النسيج الصناعي حتى لايتأثر الاقتصاد بشكل كبير بالتقلبات الدولية للبتروول

-تسليط الضوء على مخلفات ازمة كوفيد 19 التي اضررت باقتصاديات كبرى من خلال الآثار السلبية خاصة على اسعار المحروقات وأسعار الصرف الدولية

-ضرورة الاحتراز والتحوط من الازمات المشابهة مستقبلا وإيجاد الحلول السريعة والفعالة التي تضمن اقل الخسائر والاضرار .

4- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحليل تأثير سلوك سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على استقرار الميزان التجاري وتقدير كيف يؤثر على توازن العجز أو الفائض في الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19 .
- قياس فعالية نظام أسعار الصرف المعتمد في التقليل من العجز في الميزان التجاري وفحص مدى نجاحه في تحسين التوازن التجاري.
- استكشاف السبل والآليات الممكنة للتقليل من الآثار السلبية المترتبة على تقلبات أسعار الصرف وتحليل فعالية هذه الوسائل في تحقيق استقرار الميزان التجاري.
- فحص التحديات المتعلقة بالارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بنمط تصديري واحد، مما يجعله عرضة للتأثيرات الاقتصادية والسياسية الخارجية، والتفكير في سبل تنويع هذا الهيكل لتحقيق استقلال اقتصادي أكبر.

5- أسباب إختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى مجموعة من العوامل من بينها :

الأسباب الشخصية :

- الإلتفاء للتخصص و حب الاقتصاد الوطني .
- الإهتمام بالبورصات و تغيرات سعر الصرف

الأسباب الموضوعية :

- تأثير فترة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي بشكل عام و الاقتصاد الجزائري بشكل خاص ؛
- إبراز دور الميزان التجاري كمؤشر رقمي حيوي يعكس الوضع الخارجي للدولة، مما يلقي الضوء على العلاقات الدولية والتفاعلات الاقتصادية المحتملة ؛
- تسليط الضوء على الأهمية البارزة لسياسات أسعار الصرف كأداة فعّالة في تقليل العجز في الميزان التجاري وضبط التدفقات التجارية ؛

- فهم الآليات الفعالة لتعزيز حجم الصادرات والواردات من خلال توجيهات وسياسات أسعار الصرف، مع التركيز على التحفيز الاقتصادي للتجارة ؛
 - استعراض السياسات الاقتصادية الملائمة التي يمكن اعتمادها لتعزيز التبادل التجاري وتحويل الاقتصاد نحو أفق أكثر انفتاحًا على الأسواق العالمية.
- 6- حدود الدراسة :**

يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى حدود مكانية و زمانية

- الحدود المكانية : الجزائر و اقتصادها
 - الحدود الزمنية : فترة كوفيد (2019 - 2021)
- 7- منهجية الدراسة :**

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على مناهج البحث المستعملة في العلوم الاقتصادية حيث تم الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي لتشخيص حالة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19 وأسعار صرف الدولار مقابل الاورو . فقد تم وصف الظواهر والمفاهيم والمتغيرات الخاصة بالدراسة ، ثم تحليل البيانات والاحصائيات المتعلقة بالجزائر وتوضيح اهم الانعكاسات السلبية لمرحلة كوفيد 19 على الاقتصاد الوطني والعالمي .

8- الدراسات السابقة :

هناك الكثير من الدراسات و البحوث التي تناولت موضوع تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري نذكر منها :

- دراسة سمية زيرار وآخرون بعنوان أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970) (2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 ، العدد 02، 2009 ، تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري و الهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط .
- دراسة سي محمد كمال، بعنوان التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، الجزائر ، 2013-2014 .

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لعمليتي الدولار واليورو على الصادرات و الواردات الجزائرية ، و لتحقيق هذا الهدف استخدم دوال استجابة النبضة (IFR) و مكونات التباين المقدره بنموذج VAR خلال الفترة (2002-2011) ، و توصل من خلال دراسته إلى النتائج التالية :

* للصدّات الخارجيّة أثر بالغ على التجارة الخارجيّة.

* انخفاض الدولار سعر صرف الأورو أمام الدولار له أثر إيجابي على الصادرات الجزائرية

* انخفاض الدينار أمام الأورو يرفع من فاتورة الواردات ومن ثم لها أثر سلبي على الواردات.

* وجود علاقة معنوية لأثر أسعار المواد الغذائية و التضخم والشراكة الأورو جزائرية على الواردات .

- دراسة Marilyne Huchet-Bourdon Jane Korinek بعنوان تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 2011، تدور هذه الدراسة حول تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة في قطاعين هما الزراعة والتصنيع والتعدين توصلت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثيرات سلبية على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة والتعدين ولكن لا تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية في البلدان الثلاثة، كما توصلت إلى أن قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين هو أكثر تضرراً، كما أن نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل في جميع القطاعات .

- دراسة اسماعيل بن قانة وعيسى بهدي، بعنوان قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلتي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012 مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 14 ، 2014. تهدف هذه الدراسة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 إلى غاية 2012 ، وذلك من خلال دراسة أثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلتي للاقتصاد الجزائري و التنبؤ بسلوكها من خلال إجراء المحاكاة على المتغير المعرفة تأثير انحرافه على باقي متغيرات النموذج.

9- هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث تم التطرق في الفصل الأول لعموميات حول سعر الصرف أين تم تناول المفاهيم الأساسية لسعر الصرف و كذا العوامل المثرة فيه و مخاطر تقلباته وسياسات سعر الصرف و أسواق الصرف الأجنبية و و في الأخير تم التطرق لتوازن سوق الصرف .

أما في الفصل الثاني فعالج عموميات حول الميزان التجاري أين عرف أهم المفاهيم للميزان التجاري و تم التطرق حتى لماهية ميزان المدفوعات و كيفية القيد فيه ثم لأسباب لإختلال و التوازن في الميزان التجاري و أنواعه و في

الأخير للأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري عن طريق دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و دوره في علاج الإختلالات فيه ثم دراسة سياسة تخفيض العملة الخارجية و آثارها

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

تمهيد :

ان تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة وباختلاف عملاتها الوطنية، أدى إلى تكوين ما يسمى سعر الصرف الأجنبي. هذا السعر يأتي نتيجة لتداخل مصالح الدول وتوسع المبادلات التجارية، ويتسبب في إقامة علاقات دائنة ومدينة بين مختلف دول العالم. تبرز مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية كأحدى التحديات الرئيسية في التبادل الدولي، خاصة بعد اتجاه العديد من الدول نحو تعويم عملاتها.

نتج عن هذا التبادل نشوء أسواق الصرف الأجنبي حيث يتم شراء وبيع العملات و تتعرض عملات الدول المختلفة عادةً لتقلبات وتغيرات مستمرة بسبب تشابك عوامل عديدة، مما يترتب عليها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية.

ويكون من الصعب على المتعاملين الاقتصاديين تجنبها أو تغطيتها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث خسائر كبيرة. وهنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وتأثيراته المتنوعة على الاقتصاد الوطني، إذ يؤثر هذا السعر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية .

و يأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم النظري الأول للدراسة و ذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف عن طريق ثلاث مباحث و هي :

- المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

- المبحث الثاني : تقلبات سعر الصرف

- المبحث الثالث :سوق الصرف الأجنبي

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم سعر الصرف من خلال استعراض تعاريف مختلفة بالإضافة إلى التطرق إلى أشكاله ووظائفه .

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف و وظائفه

سعر الصرف مصطلح شائع في الوسط الاقتصادي و كذلك وظائفه ، كما هو موضح في الفرعين أسفله

الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عملية تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية.¹ أي هو قيمة عملة بدلالة عملة أخرى ويمكن أن يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحسين أو الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للبلد في مجال التجارة الخارجية ومن ثم الحد من العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الذي يمكن الوصول به إلى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط دون التضحية بالنمو الاقتصادي . وهو يمثل أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمي.ومما سبق يمكن تعريفه على أنه " العلاقة الكمية بين مجموعة دول مختلفة أو بين بلدين مختلفين للوحدات النقدية ، وبالتالي فهو سعر عملة لأنه يقدم قيمة عملة بالنسبة لعملة الأخرى " .

وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما :التسعير المباشر والتسعير الغير مباشر ، فالتسعير المباشر أو التسعير المؤكد هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

أما التسعير الغير مباشر أو التسعير الغير مؤكد هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.²

الفرع الثاني : وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف وظائف متعددة تكمن فيما يلي³ :

1- وظيفة قياسية:

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

2- وظيفة تطويرية:

1 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 95.

2- امرجع نفسه ، ص 96.

3 - عرفات تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، عمان ، الطبعة 2 ، 2002 ، ص 149-150

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورها في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة .

3- وظيفة توزيعية:

وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم . وإن تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغيير في سعر صرفها سيؤثر على حجم الاحتياطي الموجود كرسيد لدى البنوك المركزية في الدول الأخرى .

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف

لسعر الصرف العديد من الأشكال نذكر منها ما يلي :

1-سعر الصرف الاسمي (الرسمي):

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، بحيث يتم تبادل العملات أو عمليات الشراء والبيع للعملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض . ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما . ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغيير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد . وسعر الصرف الاسمي (الرسمي) هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.¹

2-سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية ، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية .²

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:³

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي (مؤشر الأسعار المحلية /مؤشر الأسعار الأجنبية) .
وتمثل هذه العلاقة يكون وفق الرموز التالية :

$$TCR = E.(P' / P)$$

3-سعر الصرف الفعلي:

يعتبر سعر الصرف الفعلي المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على

1 - محمد عبد الله شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، طبعة 1، دار حميثرا للنشر والتوزيع ، مصر، 2018، ص 17 .

2 - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103 .

3 لزعر علي و آيت يحيى سمير ، معدل الصرف الفعلي الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري،مجلة الباحث، العدد 11،جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2012 ص 50

مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيريز للأرقام القياسية.¹

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

يمثل تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للبلد الواحد انعكاس أنماط عملات الارتكاز (في البلدان التي تعتمد على نظام الربط) ، وتحركات أسعار النفط وتطورات الأسعار المحلية والأجور، وفروق التضخم.

أو يمكن القول أنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل ذلك يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل (السعر) الاسمي إلى تصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

5- سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة. ويقصد به ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث تساوي تام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية.²

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل و هي :

1- التغير في الميزان التجاري :

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدى إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وعليه سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري³ فما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط ارتباطاً طردياً بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الإستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة و زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

¹ - أبواب صالح، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص 19.

² - هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر ، 2011-2012، ص 34.

³ توفيق عبد الرحيم يوسف ، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن، ص 79

2- تغيير معدلات التضخم :

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي إرتفاع مستوى التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة ذات طابع عكسي.¹

3- التغيرات في معدلات الفائدة المحلية :

تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الإستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض و الطلب على العملات الأجنبية و بالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين² . فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة ، والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف³ .

4- التدخلات الحكومية :

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع و شراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما يكون ملائماً لسياسته المالية و الاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها⁴.

في حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي⁵ .

¹ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات (نظرية و تطبيقية) ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 69

² Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity: The Cases of Egypt and Turkey , International Journal of Development Issues, Vol. 7 Iss 2, 2008, p138

³ عدنان تايه النعيمي ، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2012 ، ص 160

⁴ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجه دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015 ص 45

⁵ عبد الرزاق بن الزاوي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة 1970-2007 ، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر3، ص7

المبحث الثاني : تقلبات سعر الصرف

تشكل تقلبات سعر الصرف ظاهرة اقتصادية معقدة وحيوية، تتسارع وتتباطأ وفقاً للعديد من العوامل المحلية والدولية ، أين تكون مخاطر سعر الصرف أحد تلك العوامل .

المطلب الأول : مفهوم مخاطر سعر الصرف و أنواعه

تعتبر مخاطر سعر الصرف أحد التحديات المالية الرئيسية التي تواجه المستثمرين والشركات حيث يسعى المستثمرون للتخفيف من تأثير تقلبات سعر الصرف .

الفرع الأول : مفهوم مخاطر سعر الصرف

يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات و الديون بالعملة الصعبة¹، الملاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد و أوضح أنها مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقامة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية .

كما تعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو العملة المرجعية²، حيث يوضح هذا التعريف أن مخاطر الصرف تعكس مدى قدرة المنشأة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في السوق. و عليه يمكن القول أن مخاطر الصرف تدور حول الأثر الضار الذي قد يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات التي تمتلك علاقات اقتصادية مع الخارج نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات. يُعرض مصدر الدخل لمخاطر الصرف إذا كانت عقودها محددة بعملة صعبة غير العملة المحلية. وعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في إصدار الفواتير مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر، يحصل المصدر على المبلغ المتفق عليه في العقد فقط. أما المستوردون، فيضطرون إلى قبول عملة المصدر الأجنبية، مما يعني تحملهم خسائر الصرف في حالة ارتفاع قيمة العملة بين تاريخ توقيع العقد وتاريخ سداد الديون.

الفرع الثاني : أنواع مخاطر سعر الصرف

يتضمن التعامل بالعملات العديد من المخاطر التي يجد المتعاملون أنفسهم أمامها، ويجب أخذها بعين الاعتبار لتجنب أو تقليل تأثيراتها. يمكن التفريق بين حالتين من المخاطر في سعر الصرف، الأولى تكمن في حالة انخفاض قيمة العملة الأجنبية التي تُستخدم في فواتير العقود التجارية، في حين تنشأ الحالة الثانية عندما يحدث ارتفاع في

¹ Michel Jura , Techniques financiere internationales ,Dunod ,Paris,2 eme eddition ,2003 , p142.

² صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد25 العراق , 2009 , ص 3

قيمة العملة الأجنبية، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات. سنوضح فيما يلي أنماط مختلفة من مخاطر سعر الصرف :

1- المخاطر المالية :

و هي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف و التي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية¹ ، و تنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة و بحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا و هذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف² .

2- مخاطر التمويل :

وتتعلق هذه المخاطر بالبنوك عندما تواجه صعوبات في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل أنشطتها المصرفية. في مثل هذه الحالات، يجد البنك نفسه مضطراً إلى تسديد أسعار فائدة مرتفعة على الودائع النقدية المؤدعة لمدة 24 ساعة، وذلك لتمويل إحدى الحسابات بالعملة الصعبة. يتطلب ذلك استراتيجيات حذرة لإدارة تلك المخاطر وضمان استمرارية النشاط المصرفي بكفاءة.

3- مخاطر الإتمان :

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه³، يمكن أيضاً أن يفقد الطرف المتعاقد قدرته على السداد في موعد الاستحقاق، كما هو الحال في حالات الإفلاس، أو نتيجة لأزمة سيولة تتسبب في تأخير تسوية المبالغ التي تم الاتفاق عليها لفترة تمتد لعدة أيام أو أسابيع. يتطلب تدبير مثل هذه المخاطر اتخاذ إجراءات احترازية ووضع استراتيجيات تحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة وتعزز استقرار العمليات التجارية.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية⁴.

4- مخاطر الأسعار

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية :

النوع الأول :

1 عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص 284.
2 مدحت صادق ، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 2007 ص 145
3 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010 ص 215
4 إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة 1 ، مطبعة الروزنا، نون بلد نشر، 2001 ، ص 231-232

وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والإقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختالف في تاريخ حق شراء و بيع العملة في عمليات المقايضة، و تحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة¹.

النوع الثاني :

و هي أسعار العملات الأجنبية و المخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها².

المطلب الثاني : نظريات سعر الصرف

لسعر الصرف جملة من النظريات نذكر منها :

1- نظرية ميزان المدفوعات

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف عملة دولة ما يتحدد وفق حالة ميزان مدفوعاتها، فإذا حقق الميزان عجزا بمعنى رصيدا سالبا ، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية ، مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية ، و يحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا ، أي رصيد موجب ، فهذا يعني ارتفاع الطلب على العملة المحلية ، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية³.

2- نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي " CASSEL GUSTAV " ، الذي قام بصياغتها عام 1922 ، عندما أصدر كتاب بعنوان " النقود و أسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914"⁴ . يرى " CASSEL GUSTAV " أن سعر أي عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية .

و تعتمد هذه النظرية على الصيغ الثلاث التالية⁵ :

أ/ - الصيغة المطلقة :

1 بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07 ، جامعة ورقلة 2009-2010 ص 334

2 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، مرجع سابق ، ص 215

3 نعمان سعدي ، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية) ، جامعة الجزائر ، 1998، ص 18

4 حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة ، دار زهراء الشرق للنشر ، ص 46

5 المرجع نفسه

تُعتبر هذه الصيغة تمديدًا لقانون السعر الوحيد ، وتفنقر إلى وجود حواجز جمركية أمام حركات السلع. بالإضافة إلى ذلك، يُفترض أن تكون المعلومات شاملة ومتداولة بشكل كامل، مع توافر سوق دولية تحتل مكانة كبيرة في ظل المنافسة. كما أن التجانس في السلع في جميع البلدان يساهم في تطبيق هذه الصيغة.

$$\text{مستوى الأسعار المحلية} = \frac{\text{سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}}$$

ب/- : الصيغة النسبية

على عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية¹:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل .
- حرية انتقال المعلومات.
- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعمليتين .

كما أولت الصيغة النسبية اهتمامًا خاصًا لتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم. حيث يعمل السعر الاسمي للصرف على التلاشي لفوارق التضخم بين البلدين، أو بشكل آخر، يحقق توازنًا في سعر الصرف عندما يكون معدل التغير في سعر الصرف متناسبًا مع التغير في نسبة التضخم.

ج/- الصيغة النقدية :

تظهر نظرية تعادل القوة الشرائية عند النقاد في سياق مختلف، ولكن يظل المبدأ الرئيسي، وهو قانون السعر الوحيد ثابتًا. والتفرقة التي تميزها هي ضرورة التفرقة بين نوعين من السلع: هناك سلع تتداول دولياً و سلع غير متداولة دولياً. يشير بعض الاقتصاديين امثال (مندل MUNDELLE) أن لكل بلد سلعا منتجة و مستهلكة و هي سلع قابلة للتبادل ، و سلعا غير قابلة للتبادل دوليا و يقتصر النقديون قانون السعر الوحيد على السلع المتاجر بها دوليا فقط ، و في هذا الصدد يتحدد سعر الصرف من خلال أسعار السلع المحلية و أسعار السلع الأجنبية المتاجر بها دوليا ، و هذا بافتراض كمال تكاليف النقل للرسوم الجمركية و بذلك يتحدد سعر الصرف بالعلاقة الرياضية التالية² :

$$\text{مستوى الأسعار المحلية} = \frac{\text{سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}}$$

3- نظرية المورونات :

¹ JOLY. H, et all , Le taux de change réel d'équilibre une introduction economie et prevision n : 12-124 , 1996 , 2-3 , p 6

² NEZEYS. B , les politiques de compétitivité , Edition economica p65

تفسر هذه النظرية التغير الكبير لسعر الصرف الحقيقي ، على أنه راجع إلى ضعف مرونة السعر للتجارة، كما اعتبر " كروغمان " التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف تنجم عن عدم استجابة أسعار الصادرات للتغيرات الحادة في الأسعار المحلية، إلى جانب التأثير الناتج عن تغيرات الاستثمار في القطاع الإنتاجي المختص بالصادرات. يعمل هذان السببان على ضعف مرونة الصادرات والواردات.

يُقيّم مفهوم المرونة سعر الصرف التوازني، الذي يُعطي توازنًا في الميزان التجاري، ويحدد سعر الصرف التوازني على أساس المعدل الذي يجعل سوق الصرف متوازنًا، أو عند مستوى مستدام مقبول من التذبذب في الميزان التجاري¹.

4- نظرية مستوى الإنتاجية :

يرى اصحاب هذه النظرية ان سعر الصرف يجب ان يسير في نفس اتجاه القوة الانتاجية للدولة . حيث ان كلما زادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل عن طريق الاستثمار فيزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي فان ذلك يحسن سعر صرف العملة.

تظهر هذه النظرية أن زيادة إنتاجية القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني تؤدي إلى تزايد حركة رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل للاستثمار. ينتج ذلك عن زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر صرفها. والعكس تمامًا يحدث في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل قيمتها.

تشير هذه النظرية إلى أهمية تقويم العملة المحلية بشكل يتناسب مع مستوى إنتاج الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته. وإلا فإن التوازن الاقتصادي المرجو قد يتأثر أو يفقد توازنه. في حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع تحديد قيمة العملة المحلية بشكل مبالغ فيه، يمكن أن يتسبب ذلك في ارتفاع الأسعار وتقليل الإنتاج، ونتيجة لارتفاع قيمة العملة، يمكن أن يزيد الطلب على السلع الأجنبية، مما يؤدي في النهاية إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. وفي حالة قوة اقتصاد الدولة، فإن قيمة العملة أقل من قيمتها الفعلية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وحدوث التضخم .

5- فرضية بلاسا - سام ويلسن

تظهر مشكلة واضحة عند تطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية لحساب سعر الصرف بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة. يتجلى هذا في انحراف منتظم بين أسعار الصرف الثابتة الاسمية وأسعار الصرف الحقيقية. تُعرف هذه المشكلة باسم "فرضية بلاسا-سام ويلسون"، حيث تقوم على افتراض أن أسعار السلع القابلة للتجارة هي التي تحدد سعر الصرف التوازني.

¹ حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 49

تظهر أن الدول المتقدمة والمتخلفة تنتجان سلعاً قابلة للتجارة وأخرى غير قابلة للتجارة، وأن الأجر تتعادل بين القطاعات المختلفة بفضل قدرة عناصر العمل على الانتقال بين القطاعات. تأتي هذه الملاحظة بالساعة عام 1964، حيث تشير إلى أن إنتاجية قطاع السلع القابلة للتجارة تكون أعلى في الدول المتقدمة مقارنة بالدول المتخلفة، بينما تكون مستويات الإنتاج متماثلة في قطاعات السلع غير القابلة للتجارة. يعتبر أحد المفاهيم الأساسية للافتراضات السابقة هو أن أسعار السلع غير القابلة للتجارة ستكون أقل في الدولة المتخلفة مقارنة بالدولة المتقدمة، بينما تتعادل أسعار السلع القابلة للتجارة بينهما. نتيجة لذلك، ستكون سلة مرجحة من السلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة أرخص في الدول ذات مستويات منخفضة للأجر، وبافتراض تحديد سعر الصرف الاسمي من خلال أسعار السلع القابلة للتجارة، سيحدث اختلاف بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية¹.

من وجهة نظر الدول المتقدمة، يكون سعر الصرف الاسمي أضعف من سعر الصرف الحقيقي. يعني ذلك أن سعر الصرف الحقيقي يرتفع بالنسبة لسعر الصرف الاسمي، مما يجعل عملة هذه الدولة تتمتع بقوة شرائية أكبر لسلة واسعة من السلع مقارنة بالدول المتخلفة في الإنتاجية. تأتي هذه النتيجة من وجود مستوى منخفض للأجر بشكل عام في الدول المتخلفة، عندما يتم القياس بسلة تحتوي على السلع القابلة للتجارة فقط وبافتراض وجود فروق في الإنتاجية².

المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف

تعد سياسة أسعار الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي جيد والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم، والحد من الخلل في توازنات الاقتصاد الوطني، كما أن سعر الصرف يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وكثيرا ما يكون الأداء الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد، وبشكل مباشر دون إقبال مفرط على النظام الإداري للعلاقات التجارية الخارجية³.

السياسة الاقتصادية لسعر الصرف :

تُعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة من القرارات التي تتعلق بالاختيار بين وسائل مختلفة يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة. وهي تتضمن البحث عن أفضل الطرق لتحقيق هذه الأهداف.

¹ JOLY H ,et all , op.cit , P 6

² رونالد ماكدونالد و آخرون ، النقود و التمويل الدولي ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2007 ، ص 22

³ مراد بن باني ، سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار المباشر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ، 2011-2012 ، ص 25-26

تركز السياسة الاقتصادية أيضاً على مجموعة من التدابير الحكومية التي تحدد البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية الأخرى. يُفهم هذا المفهوم أيضاً على أنه مجموعة من الأدوات والإجراءات الاقتصادية¹.

1- السياسة النقدية :

و هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدول و البنوك المركزية و هي المسؤولة عن هذه السياسة لتنظيم سوق النقد و الائتمان لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة المتمثلة في الاستخدام الكامل و استقرار الأسعار و تحقيق النمو الاقتصادي المستديم و المحافظة على وضعية ميزان المدفوعات².

و يوجد نوعين من السياسة النقدية :

أ/- سياسة نقدية توسيعية :

هذه السياسة المشار إليها تعرف عادة بسياسة التحفيز النقدي، حيث يتم زيادة العرض الاسمي للنقود. يترتب على زيادة العرض النقدي زيادة متوسط مستوى الأموال المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة. انخفاض سعر الفائدة يُشجع على الاستثمار، حيث يصبح استعارة الأموال أرخص، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب والدخل في الاقتصاد.

في حالات الركود الاقتصادي، تُستخدم هذه السياسة لتحفيز الاقتصاد وتعزيز النشاط الاقتصادي. بتوفير تكاليف الاقتراض المنخفضة، يتيح ذلك للشركات والأفراد الاستثمار بشكل أكبر. يُعزز هذا التحفيز النقدي النمو الاقتصادي ويعمل على تعزيز مستويات الإنفاق والطلب، مما يساعد في تحقيق الانتعاش والازدهار الاقتصادي .

ب/- سياسة نقدية إنكماشية :

يتم تخفيض العرض الاسمي من النقود الأمر الذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي ينخفض الطلب على الاستثمار، وكذلك كلا من الطلب والدخل، وعموما تستخدم هذه السياسة في حالات النمو والازدهار الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النسبي في الأسعار³.

2- السياسة المالية :

منذ ثلاثينات القرن الماضي، أصبح تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي مسؤولية أساسية تترتب على الحكومة. يُعتبر التحكم في التقلبات الاقتصادية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها، وتعتبر فهم الموازنة العامة للدولة مدخلاً طبيعياً لفهم كيفية توجيه الحكومة للجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة.

1 أياذ عبد الفتاح النسور ، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ص 141-142
2 حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكمي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، طبعة الثانية، 2010 ،ص350
3 أياذ عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص141-142

ويمكن تعريف الموازنة العامة بأنها قائمة شاملة مفصلة لجميع أوجه إنفاق الحكومة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة - هي في العادة سنة وإجازة هذه البيانات من السلطة التشريعية (البرلمان)، وتعتبر الموازنة العامة الإدارة الأساسية لتحقيق أهداف الحكومة، ويطلق اصطلاح السياسة المالية على مجموعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية¹.

ويُقصد بالسياسة المالية الطريقة التي تتبعها الدولة في استخدام الأدوات المالية، مثل الإيرادات المالية والنفقات العامة، لمعالجة التحديات والمشاكل الاقتصادية المتنوعة. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك وفقاً للفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة.

السياسة المالية المتدخلة، والتي تُعرف أيضاً بالسياسة المالية الحديثة، تعكس تحديد عملها بناءً على الظروف والأوضاع الاقتصادية الحالية في المجتمع. في فترات الكساد والبطالة، يمكن للدولة أن تستخدم السياسة المالية لزيادة الطلب الكلي، سواء عبر زيادة الإنفاق العام بشكل مباشر على الاستثمارات والاستهلاك، أو بشكل غير مباشر من خلال تقليل الضرائب على الاستهلاك والأرباح لتشجيع الإنفاق الفردي والاستثمار. وبهذه الطريقة، يمكن زيادة حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعال إلى مستوى يساهم في التغلب على حالة الكساد وتحسين مستوى التشغيل إلى مستوى كامل.

تنفيذ هذه السياسة المالية سيؤدي إلى تحقيق فائض في ميزانية الدولة، حيث يزيد الإيراد عن النفقات. وبهذه الطريقة، يمكن تقليل حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي إلى مستوى يعيد مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل. يهدف ذلك إلى السيطرة على التضخم وضمان استقرار الأسعار في الاقتصاد².

¹ حسام علي داود، مرجع سابق، ص 339-340

² محمد مرواف السمان و آخرون ، مبادئ التعميل الاقتصادي (الجزئي و الكلي)، دار الثقافة لنشر و التوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى الإصدار الثالث 2008

المبحث الثالث : سوق الصرف الأجنبي

سوق الصرف الأجنبي أو الفوركس هو سوق عالمي حيث يتم تداول العملات الأجنبية. يتيح الفوركس للمتداولين شراء وبيع العملات باستمرار، ويعتبر أحد أكبر الأسواق المالية على مستوى العالم . يعتمد نجاح التداول في هذا السوق على قدرة المتداول على تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية لتوقع اتجاهات العملات.

المطلب الأول : مفهوم سوق الصرف الأجنبي ووظائفه

سوق الصرف الأجنبي هو سوق عالمي لتداول العملات الأجنبية، حيث يتم تحديد قيمة العملات مقابل بعضها. يُسهم في تحويل العملات وتحديد أسعار الصرف، ويعتبر مصدرًا للتداول عبر الإنترنت وتحقيق أرباح من تقلبات العملات.

الفرع الأول : مفهوم سوق الصرف الأجنبي

يعد سوق الصرف ذلك الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للأفراد و المؤسسات و البنوك بيع و شراء النقد الأجنبي للأغراض المختلفة للتبادل الدولي¹ . التعريف السالف الذكر يعكس الفهم الصحيح لسوق الصرف. يشير إلى أن سوق الصرف هو مكان غير محدد جغرافية معينة، ولا يقتصر على بلد واحد. في هذا السوق، يشارك جميع الأفراد والمؤسسات، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات عامة أو خاصة، بالإضافة إلى البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية. جميع هؤلاء يقومون بعمليات بيع وشراء العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

تُظهر هذه الفئات المختلفة من المشاركين أن سوق الصرف هو سوق دولي وديناميكي، حيث يتم تنفيذ صفقات الصرف عبر الحدود وبين مختلف الأطراف. هذا يعكس الطبيعة الشاملة للسوق والتأثيرات العالمية التي قد تؤثر على أسعار الصرف وحركة العملات.

كما يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه : التقاء البائعين و المشترين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، ويتم الاتفاق على معلومات و آليات و أنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع و الخدمات و الأوصول المالية و الموارد الأخرى².

يظهر التعريف أيضًا أهمية الاتفاق بين الطرفين في سوق الصرف. بالإضافة إلى المكان الذي يتم فيه التبادل، يشدد التعريف على ضرورة اتفاق الطرفين على العملة المتبادلة والمعلومات الخاصة بطبيعة الصفقة. هذا الاتفاق ضروري لضمان سير الصفقة بشكل سلس ولتجنب الالتباسات والمشكلات المحتملة.

1 رمضان محمد مقلد و عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص 290
2 هوشيار معروف، ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع،الأردن، 2009،ص 281.

من خلال الاتفاق المسبق على عملة المبادلة وتفاصيل الصفقة، يمكن للأطراف الفاعلة في سوق الصرف الاستفادة من فروقات الأسعار بين العملات المتبادلة. هذا يعكس أهمية التفاوض والاتفاق الواضح في تحديد شروط الصفقة، ويعزز فهم كل طرف للالتزامات والحقوق المترتبة على إتمام الصفقة بنجاح.

الفرع الثاني : وظائف سوق الصرف الأجنبي

لسوق الصرف الأجنبي العديد من الوظائف أهمها :

1- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول

إحدى الوظائف الرئيسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين دول مختلفة. يتم ذلك غالبًا عن طريق وسائل التحويل المالي مثل التحويل التلغرافي. في هذه العملية، يُصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بضرورة دفع مبلغ محدد من العملة المحلية للمستفيد (شخص أو مؤسسة) في الدولة المستلمة.

تستخدم وسائل التحويل هذه لتسهيل الأعمال التجارية الدولية وتلبية احتياجات التحويلات المالية بين الأفراد والشركات في دول مختلفة. هذا يساهم في تعزيز التبادل التجاري الدولي ويساهم في تيسير العمليات المالية والتجارية عبر الحدود¹.

2- التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي

تتقلب أسعار الصرف الأجنبي بسبب ظروف متعددة، وبالتالي يواجه أي شخص يستلم أو يدفع مبالغ بعملة أجنبية مخاطر الصرف. يعني ذلك أن هناك خطرًا من دفع مبالغ أكبر أو استلام مبالغ أقل بالعملة المحلية بناءً على تغيرات أسعار الصرف.

يمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر من خلال عملية التغطية. ويقصد بالتغطية اتخاذ إجراءات للتقليل من التأثير السلبي لتقلبات أسعار الصرف على العمليات المالية. على سبيل المثال، يمكن للأفراد والشركات استخدام الصكوك المالية المشتقة مثل عقود العملات الآجلة لحماية أنفسهم من التقلبات غير المرغوب فيها في أسعار الصرف. ويقصد بالتغطية : تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناءً على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة².

هذه العملية تتيح للأفراد والشركات تحديد سعر محدد لصفقة مستقبلية لتجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار الصرف على مدى الزمن.

1 السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 249
2 عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 181

يُمكن للبنوك منح ائتمان بالعملات الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية. عندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية بمقدار يزيد عن حجم الودائع لديه، يكون قد قدم تسهياً للشركات والأفراد لإجراء معاملات تجارية دولية.

الاعتمادات المستندية (أو اعتمادات الاستيراد والتصدير) تُستخدم في تسهيل التجارة الدولية عن طريق توفير ضمان مالي للموردين والمشتريين. يتعهد البنك بدفع المبلغ المتفق عليه في حال تحقيق الظروف المحددة في العقد، مما يعزز الثقة بين الأطراف في الصفقة.

هذا النوع من الائتمان يسهم في تحفيز حركة التجارة العالمية ويدعم الشركات في تحقيق معاملاتها الدولية بشكل أكثر فاعلية، حيث يتيح لها تمويل العمليات التجارية بمختلف العملات الأجنبية¹.

مما سبق نستخلص أن البنوك التجارية تلعب دوراً حيوياً كبيوت مقاصة في سوق الصرف الأجنبي. عندما توفر البنوك خدمات صرف للعملاء، يمكن للمقيمين في البلد استخدام البنوك لتسوية معاملاتهم الخارجية بسهولة من خلال الطلب والعرض على العملات الأجنبية.

إذا كانت هذه الوظيفة غير متاحة، فإن المعاملات الدولية قد تصبح أكثر تعقيداً وتكلفة، حيث يحتاج المستوردون والمصدرون إلى البحث عن مصادر للتعامل مع العملات الأجنبية بشكل مباشر. هذا يمكن أن يكون غير كفء ويأخذ وقتاً، وقد يستدعي عودة إلى نماذج تجارة المقايضة أو الصفقات غير المباشرة، مما يؤدي إلى تعقيدات إضافية وتكلفة إضافية.

1 السيد محمد السريتي , مرجع سابق ص 249

المطلب الثاني : توازن سوق الصرف

يتحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي عندما يتساوى عرض العملة المحلية مع الطلب عليها مقابل العملة الأجنبية. يتسبب الطلب على الصرف الأجنبي من خلال شراء السلع والخدمات الأجنبية، أو شراء الموجودات في العالم الخارجي، أو لإعطاء منح نقدية للأطراف الأجنبية. تستدعي كل هذه الحالات شراء العملة الأجنبية المراد الدفع بها من سوق الصرف الأجنبي مقابل بيع العملة الوطنية. على الجانب الآخر، يشمل العرض على الصرف الأجنبي صادرات البلاد، واستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتلقي قروض ومساعدات خارجية¹.

عندما يكون هناك توازن بين هذه العمليات، يتم تحقيق التوازن في سوق الصرف الأجنبي. و في ما يلي سيتم التطرق لكل من العرض و الطلب على الصرف الأجنبي :

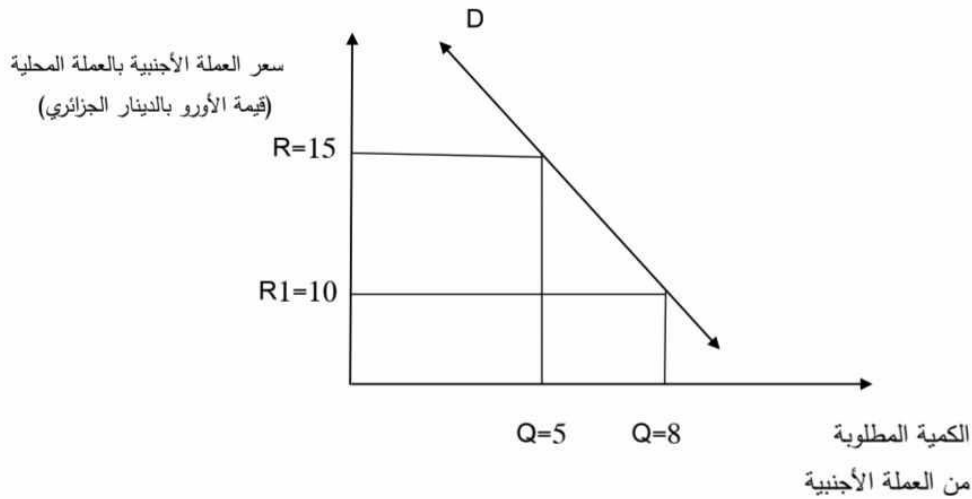
1- الطلب على العملة الأجنبية

سعر الصرف في لحظة زمنية معينة يمثل ثمن العملة، وهو يتحدد استنادًا إلى عوامل العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. يتشكل الطلب على الصرف الأجنبي من مجموعة متنوعة من المعاملات، حيث يتأثر بعدة عوامل تشكل منحى الطلب على الصرف الأجنبي. الجانب الرئيسي للطلب يكمن في توفير العملة الوطنية لشراء العملات الأجنبية، وذلك لتسوية العمليات المستقلة المدينة في ميزان المدفوعات.

يعتمد الطلب على الصرف الأجنبي على عدة عوامل، بما في ذلك التجارة الدولية وحجم التجارة بين البلدان، والاستثمارات الأجنبية وحاجة الأفراد والشركات لشراء عملات أجنبية لتمويل الاستثمارات الواردة من الخارج. بالإضافة إلى ذلك، يسهم التحوط وشراء العملات الأجنبية كوسيلة للحماية من تقلبات السوق، وحاجة الأفراد لشراء عملات أجنبية أثناء السفر أيضًا في تشكيل هذا الطلب. يتداخل كل هذا معًا لتشكيل منحى الطلب على الصرف الأجنبي، حيث يُظهر الكمية المستعدة للشراء من قبل المشتريين بمقابل العملة الوطنية. و يتم من خلال الشكل التالي²:

1 نوحة سلمى ، مرجع سابق ، ص 75
2 المرجع نفسه ، ص 76

الشكل رقم (1) : منحني الطلب على العملة الأجنبية



المصدر: نوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عاجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015 ص 76

يتضح من هذا الشكل أن منحني الطلب على الصرف الأجنبي (D) ينحدر من الأعلى إلى الأسفل، مما يشير إلى العلاقة العكسية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المطلوبة منه. ومع ذلك، ينبغي الأخذ في الاعتبار أن هذا المنحنى يفترض ثبات العوامل الأخرى، مثل الأسعار والأجور والدخل القومي والضرائب والتكنولوجيا.

2- عرض العملة الأجنبية

إن عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة المحلية) ينشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات و يمكن حصر البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات في¹:

- الصادرات السلعية ؛
- الصادرات الخدمية ؛
- التحويلات لداخل ؛
- واردات رؤوس الأموال ؛
- صادرات الذهب .

وفقاً لقانون العرض، تكون العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه علاقة طردية. على سبيل المثال، عند ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مثل اليورو داخل بلد ما، على سبيل المثال الجزائر، يجعل ذلك السلع المحلية أرخص بالنسبة للمستهلكين في البلد الذي يستخدم هذه العملة.

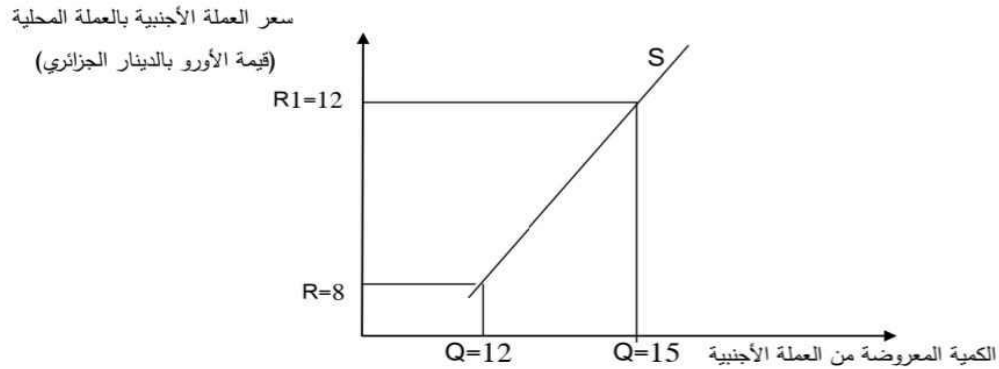
في حالة الجزائر، ارتفاع قيمة الأورو يعني أن السلع الجزائرية تصبح أكثر جاذبية للمستهلكين الأوروبيين، حيث يمكنهم شراء المزيد من السلع بنفس الكمية من العملة الأوروبية. هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الجزائرية

¹ هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص 265

من قبل المستهلكين الأوروبيين، وعلى النقيض يزيد الطلب على العملة المحلية (الدينار) مقابل زيادة في عرض العملات الأجنبية مثل الأورو والدولار.

وبالتالي، يكون منحنى عرض العملة الأجنبية ذو ميل موجب، حيث يزيد العرض بالتزامن مع زيادة قيمة العملة الأجنبية، وهو ما يعكس تأثير ارتفاع قيمة العملة على الديناميكيات الاقتصادية والتجارية بين البلدان. وذلك من خلال الشكل التالي¹ :

الشكل رقم (2) : منحنى عرض العملة الأجنبية



المصدر: دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015 ص 78

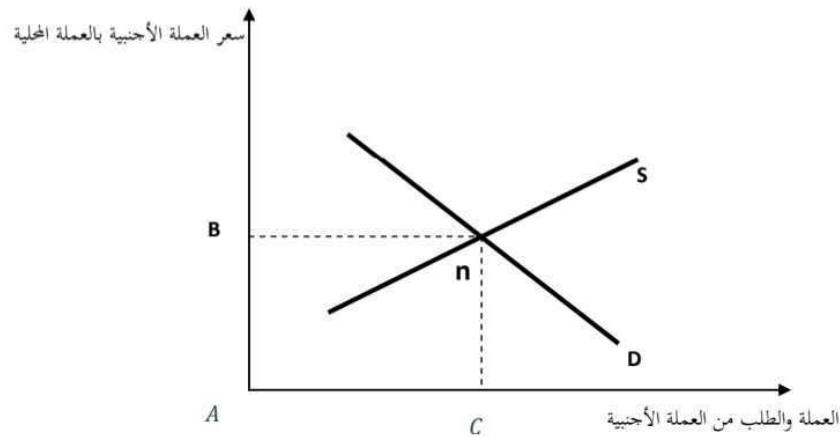
يشير منحنى عرض الصرف الأجنبي (S) إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والكمية المعروضة منه. المنحنى ذو ميل موجب، مما يعني أن كمية العملة المعروضة تزيد مع ارتفاع سعر الصرف.

بتقاطع منحنيات عرض النقد الأجنبي والطلب عليه يتحدد سعر الصرف التوازني، وهو السعر الذي يحقق حالة التعادل بين العرض والطلب على العملة الأجنبية. في هذه الحالة، يتم تحديد السعر الذي يساوي كمية النقد الأجنبي المعروضة بالضبط مع كمية النقد الأجنبي المطلوبة.

في حالة الاستقرار في سعر الصرف، يتم الوصول إلى حالة من التوازن حيث يكون السوق في حالة تعادل، ويتساوى العرض والطلب. هذا يعكس حالة الاستقرار في سوق الصرف، وهي حالة يُفضلها الاقتصاد لتحقيق الاستقرار في التجارة الدولية والأسواق المالية. و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي² :

1 دوحة سلمي ، مرجع سابق ، ص 78

2 دوحة سلمي، مرجع سابق ، ص 79



المصدر: دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015 ص 79

تمثل النقطة (n) نقطة التوازن التي يتقاطع عندها منحنى الطلب والعرض وهي النقطة التي يتحدد عندها سعر الصرف التوازني، غير أن طلب وعرض الصرف الأجنبي لا يتوقف فقط على عامل سعر الصرف الأجنبي بل هناك عامل آخر يتمثل في ظروف العرض والطلب مثل تغير عدد المستهلكين، تغير في الأذواق، تغير الدخل.... الخ تجعل من منحنى العرض والطلب يأخذ وضعاً جديداً.

خلاصة الفصل:

من خلال فحص الإطار النظري لسعر الصرف، تم إدراك أنه يمثل أداة أساسية تربط بين اقتصاد دولة مفتوح وباقي اقتصاديات العالم. و يقوم سعر الصرف بتحديد القيمة النسبية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ويعكس هذا التحديد التكاليف والأسعار الدولية. حيث أن هذا النظام يسهم بشكل كبير في تسهيل عمليات المعاملات الدولية وتسويتها بطريقة فعّالة.

مع ذلك، يظهر أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتسبب تقلبات فيه و هي:

- التغير في الميزان التجاري ؛
- تغير معدلات التضخم ؛
- التغيرات في معدلات الفائدة المحلية ؛
- التدخلات الحكومية .

تلك العوامل يمكن أن تشكل مخاطر اقتصادية كبيرة للدول، مما يجعل إدارة هذه المخاطر أمراً حيوياً. لذا، تعتبر الكثير من الدول إستقرار سعر الصرف أحد أهم أولويات سياستها الاقتصادية، وتعمل على تبني استراتيجيات تهدف إلى تحقيق هذا الإستقرار والتقليل من التذبذبات الضارة.

يتم تنفيذ عمليات شراء وبيع العملات في أماكن مخصصة تُعرف بأسواق الصرف الأجنبي ، وتُعتبر هذه الأسواق وسيلة أساسية للتفاعل بين العارضين والطالبين لمختلف العملات. يتغير سعر الصرف، سواء كان اسمياً أو حقيقياً، باختلاف الأنظمة النقدية والاقتصادية المعتمدة في العالم. يعكس هذا التنوع في الأنظمة الاقتصادية تفاوتاً في قيم العملات ويرسم صورة لطبيعة تداولات العملات العالمية.

الفصل الثاني :

عموميات حول

الميزان

التجاري

تعكف التجارة الخارجية منذ العصور القديمة على محور اهتمام الاقتصاديين، ومع مرور الزمن، تزداد هذه الأهمية وتكتسب قوة أكبر. إنها القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية، وتعتبر أداة تعكس واقع الهياكل والإنتاجية الاقتصادية الحالية. تُعدُّ التجارة معيارًا لتقدم وتوازن الدول في تلبية احتياجاتها من خلال الاستيراد، وفي الوقت نفسه، تسمح بالتخلص من السلع والخدمات المختلفة عبر التصدير. وتُتبع هذه العمليات بتحديد وحساب وتسجيل قيم الصادرات والواردات لكل دولة، مما يستوجب عليها الالتزام بسداد قيم وارداتها من العالم الخارجي، والعكس صحيح للسلع والخدمات التي تصدرها الدولة للدول الأخرى، ويُعتبر ذلك دينًا على الدول الأخرى لصالح الدولة المصدرة. وقد اعتُمد تسجيل هذه المعلومات والبيانات في سجل خاص يُعرف بـ "ميزان المدفوعات الدولية". ويشكل الميزان التجاري أحد المكونات الرئيسية في ميزان المدفوعات، حيث يُعْتَبَرُ مؤشرًا يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات في الدولة. تعمل الدول على الحفاظ على توازن ميزانها التجاري كمؤشر لقوتها الاقتصادية، ولتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل يتم تسليط الأضواء على الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات لتغطية القسم النظري الثاني للدراسة عن طريق ثلاث مباحث و هي :

- المبحث الأول : ميزان المدفوعات
- المبحث الثاني : الاختلال و التوازن في الميزان التجاري
- المبحث الثالث : الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

المبحث الأول : ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يُعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لفهم الوضع الاقتصادي لدولة معينة على المدى القصير. ينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة فئات، مثل الرصيد التجاري وحساب رأس المال والمالية وحساب التحويلات الرسمية. فهم ميزان المدفوعات يساعد على تقييم كيفية تفاعل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي ويعكس تأثير هذه العلاقات على الأداء الاقتصادي للدولة، ويُعتبر أداة هامة لتقييم مدى توازن العلاقات الاقتصادية الدولية وقدرة الدولة على تلبية احتياجاتها المالية من مصادر خارجية. ولذلك سيتم خلال هذا المبحث دراسة ماهية ميزان المدفوعات و هيكله و كيفية القيد فيه

المطلب الأول : ماهية ميزان المدفوعات و هيكله

الفرع الأول : مفهوم ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات العديد من التعاريف نذكر منها :

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص بيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة¹.

والمقصود بالمقيمين الأشخاص و المؤسسات التجارية و الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري²

يظهر من هذا التعريف أن التركيز يكون على ميزان المدفوعات كسجل أو جدول يُستخدم لترتيب وتوثيق جميع المعاملات التي تتعلق بالدولة مع الأطراف الخارجية. يُبرز أيضًا أن هذه المعاملات تُسجل على مدار فترة زمنية محدودة، والتي غالبًا ما تكون موازية للسنة المالية. يعكس هذا التسليط على الزمن الحدودي طبيعة التقرير السنوي لميزان المدفوعات وكيفية تتبع وتحليل تلك المعاملات على مدى فترة زمنية قصيرة ومحددة .

ويعرف أيضا على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة³.

يظهر من هذا التعريف التركيز على نوعية المعاملات التي تُدرج في حسابات ميزان المدفوعات. يعكس هذا التركيز استعراضًا للأنشطة التي تشكل مصدر التفاعل المالي بين الدولة والأطراف الخارجية. في هذا السياق، يُبرز

1 إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2008 ص 289
2 علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي " نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن، 2013 ص 215
3 عبد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 1993 ص 203

التعريف الجوانب الاقتصادية والمالية للعلاقات الدولية، حيث يُسلط الضوء على تدفق الأموال والتبادل التجاري والمعاملات المالية الأخرى التي تؤثر في ميزان المدفوعات.

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضا على أنه: سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات¹.

يُظهر هذا التعريف أن جميع المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي تُعتبر تدفقات، سواء كانت هذه التدفقات تتجه إلى الداخل أو الخارج. يعكس هذا التصور الفهم الشامل للتفاعلات المالية والاقتصادية التي تحدث بين الدولة وبين الكيانات والأطراف الأخرى في الساحة العالمية. يُظهر هذا التعريف أن ميزان المدفوعات يشمل جميع هذه التدفقات بغض النظر عن اتجاهها، سواء كانت ناتجة عن تبادل تجاري، استثمار، تحويلات مالية، أو أي نشاط آخر يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

يظهر من التعريفات السابقة أن معظمها يشير إلى فهم ميزان المدفوعات كسجل أو جدول يُسجل فيه بشكل منظم ومنظم قيم جميع العمليات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة. يعكس هذا الفهم التوجه الشامل نحو متابعة وتسجيل جميع النشاطات المالية والتجارية والاقتصادية التي ترتبط بالعلاقات الدولية للبلد.

الفرع الثاني : هيكل ميزان المدفوعات

يعكس هذا التوجه التحديات التي تواجه تسجيل وتوثيق كل المعاملات الاقتصادية المعقدة التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي. لذا، تم تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام أفقية وعمودية لتبسيط وتنظيم هذه المعاملات. يتيح هذا التقسيم فهماً أفضل لطبيعة التبادلات والتدفقات المالية بين الدولة وبين الأطراف الأخرى على الساحة العالمية، ويسهم في تحليل البيانات بشكل أكثر فعالية.

ينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين رئيسيين هما² :

الجانب الدائن :

يتم تسجيل جميع العمليات التي تؤدي إلى دخول العملة الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، وهي غالباً ما تكون مرتبطة بعمليات الصادرات. يُسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات كل العوائد المالية التي تتحقق من خلال صادرات السلع والخدمات إلى الخارج. يُعتبر هذا القسم جزءاً هاماً من تحليل ميزان المدفوعات، حيث يعكس حجم الصادرات وكيفية تأثيرها على الاقتصاد المحلي.

¹ محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن 2008 ، ص 56
² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقم، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2006 ص 101

في هذا الجانب يُسجل كل ما يتعلق بخروج العملة الأجنبية من الاقتصاد المحلي إلى الخارج، ويشمل ذلك الواردات وجميع العمليات التي تستلزم دفع العملات الأجنبية إلى الخارج. يُعتبر هذا الجانب مهمًا أيضًا في تحليل ميزان المدفوعات، حيث يظهر حجم الواردات وكيف يؤثر ذلك على الاقتصاد المحلي وعلى التزامات الدولة تجاه الدول الأخرى.

أما عموديا فيتم تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازن فرعية لتسهيل فهم البيانات وتحليل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدولة وبين باقي العالم. هذا التقسيم يتيح للمحللين والاقتصاديين فهم تأثير كل جانب على الوضع الاقتصادي للدولة. في حالة وجود فائض في أحد الحسابات أو الأقسام، يشير ذلك إلى أن الدولة تصدر أكثر مما تستورد، بينما في حالة وجود عجز، يشير ذلك إلى أن الدولة تستورد أكثر مما تصدر. هذا يعكس التوازن أو عدم التوازن في التجارة الخارجية والعلاقات المالية للدولة مع الخارج.

و يشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية :

1- حساب العمليات الجارية

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري "لأن كافة هذه المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والإنفاق القومي الجاري، فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري"¹ و نجد في حساب العمليات الجارية الحسابات التالية :

أ- الميزان التجاري

يشمل الصادرات و الواردات السلعية حيث يتم تضمينها في ميزان المدفوعات. القيمة التي تقيم بها الصادرات تشمل القيمة "B.O.F"، وهي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة. بالمقابل، تقيم الواردات بالقيمة "F.I.C"، وهي قيمة السلعة في ميناء الوصول.

يُفضل أن يتم تقييم كل من الصادرات والواردات بالقيمة "B.O.F" حسب توصية صندوق النقد الدولي. هذا يساعد في تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات ذات الصلة بالسلعة، مثل خدمات النقل والتأمين.

هذا النهج يساهم في إظهار القيمة الفعلية للسلع المتداولة بين المقيمين وغير المقيمين دون تشويه بسبب تكاليف النقل والتأمين.²

¹ Banque de France, Balance Des paiements De la France, janvier 2011,p8

² محمود يونس محمد و على عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية،الدار الجامعية،مصر 2009 ص 205

الميزان التجاري يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، ويشكل فائضًا إذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات، ويشكل عجزًا إذا كانت قيمة الواردات تتجاوز قيمة الصادرات في الاقتصاد. وفي حالة تساوي المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات، يكون الميزان التجاري في حالة توازن.

بالتالي، يعكس الميزان التجاري توازن البلد في التبادل التجاري مع العالم الخارجي. إذا كان هناك فائض في الميزان التجاري، فإن البلد يصدر أكثر مما يستورد، أما إذا كان هناك عجز، فإن البلد يستورد أكثر مما يصدر.

ب- ميزان الخدمات

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس

المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات، و يمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات¹.

الميزان التجاري يشمل جزئين رئيسيين، أولهما هو مبادلات السلع الذي يتعلق بتدفق السلع بين البلد والدول الأخرى، حيث يُقاس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات السلعية. يكون الميزان التجاري فائضًا إذا كانت الصادرات تتفوق على الواردات ويكون عجزًا إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات.

الجزء الثاني هو ميزان الخدمات الذي يتعلق بالمعاملات غير المادية، مثل الخدمات المالية واللوجستية والسياحة. يُشمل هذا الميزان الخدمات التي يقدمها المقيمون في البلد لغير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين للمقيمين. يظهر ميزان الخدمات الفرق بين مدفوعات الخدمات التي يتلقاها البلد ومدفوعات الخدمات التي يقدمها. تجتمع قيمة ميزان التجارة وميزان الخدمات لتشكّل إجمالي الميزان التجاري، الذي يُظهر ما إذا كانت الدولة تحقق فائضًا أم عجزًا في مجمل تداولها التجاري مع العالم الخارجي.

ج- ميزان التحويلات من جانب واحد

ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير

تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق، ويشمل هذا الحساب على الهبات

والتعويضات²، و قد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف واحد إلى بندين هما³ :

- الهبات الخاصة : و تشمل كل من تحويلات الأفراد و المنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية .

1 عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ص 164
2 وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق 2012 ص 7
3 زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004، ص 102 .

- تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية و المتضمنة التعويضات و الهدايا مهما كان نوعهما

2- حساب رأس المال

يشمل حساب رأس المال كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحا منها كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج¹.

أ- رؤوس الأموال طويلة الأجل

وهي الحسابات التي تتجاوز السنة مثل القروض طويلة الأجل والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. يُسجل في حساب رأس المال القروض الرأسمالية الواردة من الخارج، بما في ذلك مدفوعات الفائدة وسداد القروض الرأسمالية التي تم الاقتراض من الخارج. بالإضافة إلى ذلك، تُسجل الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل البلاد في الجانب الدائن، حيث يتم تسجيل كل المعاملات التي تؤدي إلى تحقيق متحصلات من الخارج في هذا الجانب. على النقيض من ذلك، يتم تسجيل المعاملات التي تستلزم دفعات للخارج في الجانب المدين².

ب- رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

و يشمل كل الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة ، يعكس هذا الحساب جميع التغيرات التي تحدث في قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمون تجاه الخارج، بما في ذلك العملات الأجنبية والحسابات المصرفية والأوراق المالية القصيرة الأجل والشيكات وجميع القروض قصيرة الأجل.

و تتم هذه التحركات التلقائية نتيجة لأسباب التالية³:

- الخوف من الاضرابات الاقتصادية التي تحدث كالتضخم، والاضرابات السياسية كالحروب مما يؤدي إلى تهريب رؤوس الأموال للخارج أين تكون الظروف الاقتصادية و السياسية ملائمة ؛

- الرغبة في تحقيق مدخول أعلى من خلال شراء أصول أجنبية أو سندات، أو ودائع لفترة قصيرة الأجل؛

- القيام بعمليات المضاربة نتيجة توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية، من خلال قيام المضاربين بتحويل أموالهم لعملة البلد المتوقع ارتفاع قيمة عملتها ؛

3- حساب الإحتياطات الرسمية

يتضح من خلال حساب الإحتياطات الرسمية التغيرات التي تطرأ على الإحتياطات الدولية المملوكة للدولة و التي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية .

1 موسى عيد مطر و آخرون ، التمويل الدولي ، دار صفاء ، الأردن ، 2008 ص 157

2 أحمد عبد الرحمان أحمد ، مرجع سابق ، ص 101

3 أحمد عبد الرحمان أحمد مرجع سابق ص 102-103

فإذا فاقت بنود الجانب الدائن بنود الجانب المدين في الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات فإن ميزان المدفوعات يحقق فائض إقتصادي ، و لكي يحقق الميزان توازن حسابي لا بد من زيادة الاحتياطات الرسمية للدولة¹.

4- حساب السهو و الخطأ

قد تحدث تذبذبات وتحركات في الاقتصاد تؤدي إلى صعوبة في تحديد قيمة ميزان المدفوعات بدقة مطلقة. قد يؤدي هذا إلى حدوث سهو في التقديرات أو تفاوت في تسجيل العمليات المختلفة. لذلك يتم إدخال حساب السهو والخطأ لتصحيح أي اختلافات قد تظهر بين الجانب المدين والجانب الدائن.

تعمل عمليات السهو والخطأ على تعويض أي تغييرات أو تحركات لم تكن محسوسة في الميزان، ويساعد ذلك في الحفاظ على توازن الحسابات وتوفير تقدير أكثر دقة لميزان المدفوعات². و الجدول الموالي يلخص لنا كل بنود حساب ميزان المفوعات :

الجدول رقم (1) : حسابات ميزان المفوعات حسب صندوق النقد الدولي

دائن	مدين	البيان
		A - حساب العمليات الجارية
		1- السلع و الخدمات
		أ- السلع :
		- سلع عامة
		- سلع مستوردة أو مصدرة لنقل
		ب- الخدمات :
		- النقل :
		-النقل البحري
		- الأسفار :
		-أسفار الموظفين
		- خدمات الاتصال ...
		2- الدخل :
		- تعويضات الأجراء
		- دخل الاستثمارات
		3- التحويلات التجارية :
		- الإدارات العامة ، قطاعات أخرى
		B - حساب رأس المال و العمليات المالية :
		1- رأس المال :
		أ- التحويلات الرأسمالية :
		- الإدارات العامة

¹ إيما عطية ناصف و هشام محمد عمارة ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2008 ، ص 298-299

² زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 69

		<p>- قطاعات عامة</p> <p>ب- الاستلام و التلازم عن الموجودات عبر المالية و عبر الإنتاجية</p> <p>2- العمليات المالية :</p> <p>أ- الاستثمار المباشر</p> <p>ب- الاستثمار في القيم المنقولة</p> <p>C- حساب السهو و الخطأ و بنود الموازنة الأخرى</p>
--	--	---

المصدر : زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، ص 69

يشمل حساب ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال و العمليات المالية و حساب السهو و الخطأ و بنود الموازنة الأخرى من أجل تقييد جميع العمليات المالية كالتحويلات و الاستثمارات و المداخل و حتى الخدمات .

المطلب الثاني: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

طريقة القيد المزدوج هي نظام محاسبي يتطلب تسجيل كل عملية مالية مرتبطة بميزان المدفوعات مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين. هذا يعكس المفهوم الأساسي للتسجيل المزدوج حيث يتم توثيق تأثير العمليات المالية على حسابين على الأقل.

في ميزان المدفوعات، تسجل العمليات التي تؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل في الجانب الدائن، بينما تُسجل العمليات التي تؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية إلى الخارج في الجانب المدين. بفضل هذا النظام، يظل ميزان المدفوعات متوازنًا في كل الأوقات، حيث يكون إجمالي القيم في الجانب الدائن متساويًا لإجمالي القيم في الجانب المدين.

ويتم القيد كآتي¹:

هذا النهج يسهم في ضمان دقة التسجيل المحاسبي وتوفير صورة دقيقة لحالة المدفوعات بين الدولة وبين العالم الخارجي .

الجانب الدائن:

يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل :

1- الصادرات من السلع و الخدمات ؛

2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد) ؛

3- رؤوس الأموال القادمة من الخارج .

¹ ألفت ملوك ، محاضرة ميزان المدفوعات ، جامعة دمشق ، ص 4

الجانب المدين :

يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

1/- الاستيرادات من السلع و الخدمات ؛

2/- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب ؛

3/- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج .

تحقق ميزان المدفوعات فائضًا (وتكون الميزانية موجبة) عندما يكون مجموع الجانب الدائن أكبر من مجموع الجانب المدين في مجمل الحسابات. هذا يعني أن الدولة تستلم أكثر من العملات الأجنبية مما تدفعه، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لعدة عوامل.

تحقق فائض في ميزان المدفوعات عندما:

- الصادرات تزيد عن الواردات: عندما تكون قيمة السلع والخدمات التي يصدرها البلد أكبر من تلك التي يستوردها.

- استثمارات أجنبية: عندما يقوم المستثمرون الأجانب بزيادة استثماراتهم في البلد، مما يؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل.

- تحويلات أجنبية: عندما يستلم المقيمون في البلد تحويلات أجنبية من العائدين عن أعمالهم أو من الأفراد في الخارج.

إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعكس قوة اقتصاد البلد وقدرته على جذب الاستثمارات وتحقيق التوازن الاقتصادي.

يحقق ميزان المدفوعات عجزًا (وتكون الميزانية سالبة) عندما يكون مجموع الجانب الدائن أقل من مجموع الجانب المدين في مجمل الحسابات. يعكس العجز في ميزان المدفوعات تلقي البلد مبالغ أكثر مما يستلمه من العائدات الخارجية، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لعدة أسباب.

تحقق عجز في ميزان المدفوعات عندما:

- الواردات تزيد عن الصادرات: عندما تكون قيمة السلع والخدمات التي يستوردها البلد أكبر من تلك التي يصدرها.

- تحويلات أجنبية: عندما يقوم المقيمون في البلد بتحويل أموال للخارج، سواء كان ذلك نتيجة للديون أو لأغراض شخصية.

- استثمارات أجنبية: عندما يقوم المستثمرون المحليون بزيادة استثماراتهم في الخارج.

تشير الميزانية السالبة إلى أن هناك تدفقاً صافياً من العملات الأجنبية إلى الخارج، ويمكن أن يكون ذلك علامة على ضعف في الاقتصاد أو عدم الاستدامة في النشاط الاقتصادي.

عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً أو عجزاً، يتم تسويته حسابياً عبر التحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية. الاحتياطيات الدولية تشمل الذهب والعملات الأجنبية وقد تشمل أيضاً أدوات صكوك الخزنة وغيرها من الأصول ذات السيولة العالية.

تتيح هذه التحركات في الاحتياطيات للبلد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتعامل مع التقلبات في التدفقات النقدية الدولية. الهدف هو الحفاظ على استقرار العملة الوطنية وضمان القدرة على تلبية التزامات الخارجية .

تسوية العجز:

عندما يكون هناك حاجة لزيادة الاحتياطيات النقدية الأجنبية في ميزان المدفوعات، يمكن أن يتم ذلك من خلال عدة وسائل، ومنها خروج الذهب النقدي للخارج. عملية خروج الذهب النقدي تعني أن الدولة تستخدم الذهب كوسيلة لتحسين موقفها في الأسواق الدولية وتعزيز توازن ميزان المدفوعات.

تسوية الفائض :

هناك تبادل بين دخول العملة الأجنبية وخروجها في سياق ميزان المدفوعات واحتياطيات العملات الأجنبية. عندما يدخل الذهب النقدي إلى الداخل، يمكن استخدامه كوسيلة لزيادة احتياطيات العملات الأجنبية لدى المواطنين أو الحكومة. هذا يحدث عندما يتم بيع الذهب النقدي للخارج مقابل عملة أجنبية، وتزيد بالتالي الاحتياطيات الأجنبية المملوكة للدولة أو المواطنين.

المبحث الثاني : الإختلال و التوازن في الميزان التجاري

تحقيق التوازن في الميزان التجاري يعد هدفاً هاماً للعديد من الدول. على الرغم من أن التوازن الكامل نادراً ما يتحقق، إلا أن التحرك نحو تقليل العجز التجاري وزيادة الصادرات يعتبر هدفاً استراتيجياً.

تحقيق التوازن في الميزان التجاري يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ويقلل من الضغوط على العملة الوطنية. تتضمن الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن تحفيز الإنتاج المحلي، تحسين جودة المنتجات، تشجيع الابتكار، وتعزيز التجارة الخارجية.

و تتخذ الدول سياسات متعددة لتحقيق هذا الهدف، من خلال تعزيز القدرات التنافسية للصناعات المحلية، وتطوير قطاعات الصادرات، وتنظيم الاستيراد بشكل فعال. إجراءات أخرى قد تشمل تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الابتكار وتطوير البنية التحتية.

المطلب الأول : التوازن و الاختلال في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من الجوانب الحيوية في اقتصاد الدول، إذ يعكس التفاعل الاقتصادي بين البلدان وكفاءتها في التبادل التجاري. ومع ذلك، يظهر في بعض الأحيان اختلال في هذا الميزان، حيث يفوق إجمالي الواردات قيمة الصادرات أو العكس.

الفرع الأول : التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون¹:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

معناه :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

عندما تكون الصادرات متوازنة مع الواردات، ينعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد، حيث يتحقق التوازن الداخلي والخارجي. من الناحية الداخلية، يعني ذلك تناغماً بين العرض والطلب المحليين، مما يحافظ على استقرار الأسعار

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004 ص 124-125

ويقلل من التقلبات الاقتصادية. أما من الناحية الخارجية، فيكون ميزان المدفوعات في حالة توازن، مما يعني عدم فقدان أو كسب صافي في التجارة الدولية. يترتب على هذا الوضع ثباتاً في سعر الصرف واستقراراً في العملة الوطنية. وبذلك، يسهم هذا التوازن في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الشامل وتحقيق فوائد طويلة الأمد للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني : الإختلال في الميزان التجاري

في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في الميزان التجاري، يحدث اختلال يعرف بحالة العجز. يعبر هذا العجز عن تفوق الواردات على الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الإلتزامات المالية للدولة تجاه الخارج.

1- حالة العجز في الميزان التجاري

عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، يجب على الدولة تسديد الفارق بين قيمة الواردات والصادرات. هذا العجز يمكن أن يتسبب في تراكم الديون الخارجية، وقد يؤثر سلباً على قوة العملة الوطنية ويؤدي إلى تقليل الاحتياطات النقدية.

عند حدوث عجز في الميزان التجاري، تنعكس تأثيراته بشكل كبير على اقتصاد الدولة. يتسبب العجز في زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتسوية الفارق بين الصادرات والواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية. تعكس هذه الزيادة في قيمة العملة الوطنية تأثيرات سلبية، مثل ارتفاع تكلفة الواردات وتأثيرها على التضخم، بالإضافة إلى تأثيرها على قيمة الديون الخارجية.

هذه التحديات تظهر كمكونات أساسية للتحديات الاقتصادية التي قد تواجهها الدول في حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات، مما يجعل تحقيق التوازن أمراً حيوياً لاستقرار الاقتصاد الداخلي والعلاقات الخارجية. و هو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياساً بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلباً وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضاً سلباً على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل.

ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات و الواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات و الواردات¹، تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة يعتبر إشارة إيجابية ودالة على قوة واستقرار الاقتصاد الوطني. يشير الفائض إلى أن قيمة الصادرات تتجاوز قيمة الواردات، مما يعني أن البلد يستطيع تحقيق فائض في التجارة الخارجية. هذا الوضع يعكس التنافسية الاقتصادية وقدرة البلد على تلبية احتياجاته الداخلية وتصدير منتجاته إلى الأسواق العالمية. والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية و اتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات. في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة إتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه

1 فليح حسن خلف ، التمويل المالي ، ص 125

السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الإستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية¹.

العجز في الميزان التجاري يعكس حالة حيث تقوم الدولة باستيراد سلع بقيمة أكبر من قيمة السلع التي تصدرها. هذا يعني أن الدولة تعيش فعليًا بمستوى استهلاك أعلى من قدرتها على الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد وبالتالي زيادة مديونيتها تجاه الخارج.

العجز في الميزان التجاري يمكن أن يكون ناتجًا عن عدة عوامل، منها ارتفاع استهلاك المواطنين، ونقص في الإنتاج المحلي، أو اعتماد كبير على الواردات. يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى تدهور قيمة العملة المحلية، حيث يتزايد الطلب على العملات الأجنبية لتمويل العجز.

إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يكون للعجز في الميزان التجاري تأثير سلبي على القدرة التنافسية للصناعات المحلية، حيث يمكن أن يؤدي الاعتماد الزائد على الواردات إلى تقليل الطلب المحلي على المنتجات المحلية. كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية و بالتالي تزايد حجم البطالة ، و الذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها²

2- حالة الفائض في الميزان التجاري :

وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي³ ، و تكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان . و يمكن للدولة أن تتخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، ومن خلال منح إعانات و تبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير، و تزداد أهمية الخلل لما يكون في الأجل الطويل⁴ .

1 فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 236

2 عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي و كلى للمبادئ"، الدار الجامعية ، مصر ، ص 402-403

3 حسان خضرم ، ميزان المدفوعات و دوره في آلية الاصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ،

العدد 22، الكويت، 2004، ص 25

4 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 402-403

المطلب الثاني : أسباب و أنواع الاختلال في الميزان التجاري

تعتبر الاقتصادات الوطنية أنظمة دقيقة تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، ومن بين هذه العوامل يبرز الميزان التجاري كمؤشر حيوي لصحة الاقتصاد الوطني. يتساءل الكثيرون عن الأسباب التي قد تؤدي إلى انحرافات في الميزان التجاري، حيث يتجلى هذا الاختلال في تفاوت الصادرات والواردات. يعزى هذا الوضع إلى عدة جوانب، منها التقلبات في الطلب العالمي على المنتجات والخدمات، وتغيرات في أسعار العملات، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية الداخلية كالتدهور في التنافسية وتقلبات في الإنتاجية. سنقوم في هذا النص بتسليط الضوء على العوامل التي قد تكون وراء انحرافات الميزان التجاري وكيف يمكن فهمها ومعالجتها لضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول : أسباب الاختلال في الميزان التجاري

أسباب الاختلال في الميزان التجاري تتنوع باختلاف الدول وتعتمد على الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. و يمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية و بين الأسباب الغير اقتصادية¹:

1- الأسباب الاقتصادية

تتمثل هذه الأسباب في :

أ- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

نظرًا للتأثير البارز الذي يمتلكه سعر الصرف على الميزان التجاري، فإن تقلبات هذا السعر تلعب دورًا حيويًا في استقرار الاقتصاد الوطني. عندما يكون سعر صرف العملة الوطنية أعلى من قيمتها الفعلية، يعكس ذلك تكلفة مرتفعة للسلع المحلية من وجهة نظر العملاء الدوليين، مما يقلل من جاذبيتها ويُضلل الواردات على حساب الصادرات، وهذا يُسفر في النهاية عن انحراف في الميزان التجاري للدولة. وعلى الجانب المقابل، عندما يتم تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة أقل من قيمتها الفعلية، يتسارع الطلب على الصادرات وتقلص الواردات، مما يُثير انقلابًا في الميزان التجاري ويجعله ينحرف عن التوازن.

ب- أسباب هيكلية :

تعود أسباب انحراف الميزان التجاري أيضًا إلى الخصائص البنيوية للاقتصاد الوطني، وبشكل خاص، هيكل التجارة الخارجية ومكوناته، سواء كانت صادرات أم واردات. يظهر هذا التأثير بوضوح في الاقتصادات النامية، حيث يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي الاعتماد الشديد على سلعة أو سلعتين كمورد أساسي. وتتأثر صادراتها بشكل كبير بالعوامل الخارجية التي تؤثر على الطلب الدولي على منتجاتها في الأسواق العالمية.

¹ دوحة سلمى ، مرجع سابق ، ص 121-122-123

ج- أسباب دورية :

وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة¹ ، و من بين هذه الأسباب نذكر²:

- الأزمات الاقتصادية المتكررة : تُعدُّ الأزمات الاقتصادية المتكررة ظاهرةً تلامس الدول الرأسمالية المتقدمة، وتتبعس تأثيراتها بشكل كبير على الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بحركة الصادرات. يأتي ذلك نظرًا لأن أسواق الدول النامية تُعدُّ مكونًا هامًا من المكونات الخارجية للاقتصادات المتقدمة.
- تتأثر ظروف العرض والطلب بتغيرات أذواق المستهلكين، سواء على الصعيدين المحلي والدولي. يترتب على هذا التأثير تغيرات في هيكل التجارة الخارجية، حيث يتعين على الدول التكيف مع التطورات في اتجاهات وتفضيلات المستهلكين لضمان تلبية الطلب الخارجي والمحلي بشكل فعال.
- العوائق التجارية : وبالرغم من جهود بعض الدول لتخفيف تأثير التعريفات الجمركية ونظام الحصص على حرية التجارة الخارجية، يظل إنشاء تكتلات اقتصادية بين الدول هو السبيل المستخدم لإلغاء هذه القيود وتعزيز التجارة الحرة داخل هذه التكتلات. وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات والواردات .

2- الأسباب الغير اقتصادية³ :

و المتمثلة في :

أ- عوامل طبيعية :

كما هو الحال مع الاختلالات الجوية، يمكن أن تتسبب الظروف البيئية القاسية مثل الفيضانات، والتصحر، ونفاذ الثروات الطبيعية في انخفاضات مفاجئة في صادرات بعض السلع الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة واردات السلع الضرورية.

ب- التقدم التكنولوجي :

وفيما يتعلق بالابتكارات العالمية، يمكن أن يؤدي تركز الابتكارات في الدول المتقدمة إلى تقليل تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي تخفيض الأسعار، في حين تظل أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة. كما يتيح التقدم التكنولوجي استبدال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الدول النامية، والتي تشكل المصدر الرئيسي لتجارتها الخارجية، وبالتالي يمكن أن يسهم في حدوث عجز في

1 عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 404

2 زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 101

3 زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 101

ميزانها التجاري ، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ج- الظروف السياسية :

تأثير الحروب أو المقاطعات الاقتصادية يمكن أن يكون كبيراً على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوقاً خارجياً فعالاً للدولة.

د- النمو الديموغرافي :

زيادة النمو الديموغرافي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، خاصة السلع الاستهلاكية. يتم تأثير ذلك بالإضافة إلى تطبيق سياسات رفع الأجور، حيث يمكن أن تؤدي زيادة نفقات الإنتاج نتيجة لارتفاع الأجور إلى تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة، نتيجة لارتفاع أسعار صادراتها.

هـ- الإضرابات العمالية :

التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير¹.

الفرع الثاني : أنواع الإختلال في الميزان التجاري

هناك ثلاث أنواع من الإختلال في الميزان التجاري² :

1- الإختلال الطارئ :

يمكن للإختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتياً، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثال إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات و يحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلائم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الإختلال أيضاً نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة .

2- الإختلال الدوري (الموسمي) :

¹ زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 102
² فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص 122

يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة، يعتبر الاختلال الاقتصادي الموسمي ظاهرة رئيسية. يحدث هذا الاختلال أساسًا في الدول ذات النظام الرأسمالي المتقدم، حيث تتأثر بتقلبات في النشاطات الاقتصادية. يتعرض هذه الدول للتقلبات دوريًا وبشكل مستمر نتيجة لازدهار وتراجع اقتصادي مميز لدوراتها الاقتصادية. يزداد إنتاج هذه الدول في فترات الازدهار، مما يدعم قدرتها التصديرية ويؤدي إلى زيادة الصادرات مقابل الواردات، وبالتالي يحقق ميزان تجاري ملائم. وعلى الجانب الآخر، في حالات الكساد والانكماش الاقتصادي، يضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة لانخفاض إنتاجها، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة. يعتبر هذا الاختلال متأثرًا بحالة الدورة الاقتصادية ويزول مع انحسارها، لذا يمكن اعتباره اختلالًا مرتبطًا بفترة هذه الدورة.

3- الاختلال الدائم :

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتب أساسًا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر.

المبحث الثالث : الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

سياسات سعر الصرف تعتبر واحدة من السبل التي تعتمد عليها السلطات النقدية لمعالجة الاختلالات في الميزان التجاري، حيث يلعب سعر الصرف دوراً حيوياً في تحديد قيمة العملات المتداولة بين الدول. نتيجةً للتطورات الاقتصادية والانتقال إلى نماذج اقتصادية سوقية، تطورت أنظمة الصرف لتتكيف مع هذه التحولات. ومع تطوّر الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية، تم تسليط الضوء على عدة مفاهيم لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف وحركة التجارة الخارجية والتي يمثلها الميزان التجاري .

المطلب الأول : تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و دوره في علاج الاختلالات فيه

تؤثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات بصفة عامة و على الميزان التجاري بصفة خاصة و هنالك حالات مايكون لهذا التأثير دورا في علاج الإختلالات الحادثة على مستوى الميزان التجاري .

الفرع الأول : تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

1-تأثير سعر الصرف على الواردات :

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف ينقلص، ومنه ستخفص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي. أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري ؛ يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الواردات من الخارج وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة إلى خفص تكلفة الإنتاج نتيجة خفص تكلفة الواردات من المواد الخام¹.

2- تأثير سعر الصرف على الصادرات :

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفص من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبيا أو إيجابيا وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجي واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل².

الفرع الثاني : دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

1 بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ، ص 64
2 سعدون نبيل الوكيل ، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 31 ، العراق ، 2009 ، ص 7

لتسوية الاختلالات في الميزان التجاري، تعتمد المؤسسات النقدية الدولية على خفض قيمة العملة المحلية، بهدف تحقيق التوازن. يتم ذلك من خلال تبنيها لأسلوب المرونات والاستيعاب، والذين يُعتبران من الوسائل الفعالة التي تستخدمها تلك المؤسسات لتحقيق التوازن الخارجي.

1- منهج المرونات :

أ- مفهوم منهج المرونات :

يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، ونسب هذا المنهج إلى Robison وانطلق في تحليله على تحليل - Lerner Marshal و يركز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية¹.

و يتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعاً لحالات العجز و الفائض كما يلي :

حالة العجز في الميزان التجاري :

تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها. و ما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري².

حالة الفائض في الميزان التجاري :

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات و الذي يؤدي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري³.

ب- إفتراضات منهج المرونات :

1 محمد راتور ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2006 ، ص 235

2 المرجع نفسه ، ص 238

3 صبحي حسون الساعدي و اياد حماد عبد ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، العراق ، 2011 ، ص 93

و من بين الإفتراضات التي يقوم عليها منهج المرونات ¹ :

- نقطة انطلاق شرط مارشال ليرنر ميزان تجاري متوازن ؛
- نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد و استردادته ؛
- إن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للإقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية له (درجة التوظيف حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة الميزان التجاري) ؛
- الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره ؛
- عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات ؛
- استقرار سوق الصرف الأجنبي .

2- منهج الإستيعاب :

أ- مفهوم منهج الإستيعاب :

يعرف الإستيعاب على أنه مجموع الاستهلاك و الإستثمار ². وقد قدم هذا النموذج أول مرة من طرف البروفيسور ألكسندر في سنة 1952 من معهد ماشا شوستن للتكنولوجيا بأمريكا ، الذي يبنى على النموذج الكنزي بعد توسيعه ليشمل الصادرات و الواردات ³.

ينطلق هذا الأسلوب من مجزعو من المبادئ نذكر منها ⁴ :

- حالة التوظيف غير الكامل ، أي هنالك موارد عاطلة ؛
- خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي ؛
- ثبات أسعار السلع و الأجور الاسمية و معدلات الفائدة و غيرها من التغيرات النقدية ؛
- اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري ، و ليس على المخزون ؛
- وجود كميات مناسبة من الإحتياطات النقدية الدولية ؛
- يركز هذا المنهج على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج ، التشغيل ، الاستثمار ،) .

¹ كمال البكري ، الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 299

² Bernard GUILLOCHON , économie internationale, 2 eme édition, dunod , 1998,p 217

³ كامل بكري ، الإقتصاد الدولي - التجارة الخارجية و التمويل ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص381

⁴ أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 2013 ، ص 178

ب- فرضيات منهج الإستعاب :

يعتمد هذا المنهج على جملة الفرضيات نذكر منها ¹ :

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل ؛
- افتراض ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية ؛
- افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية ؛
- افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة .

المطلب الثاني : سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية و آثارها .

تخفيض العملة الخارجية يعكس انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤثر على عدة جوانب اقتصادية. يعزز هذا التخفيض تنافسية الصادرات ويؤثر في تكلفة الاستيراد، مما ينتج عنه تأثيرات متنوعة على الاقتصاد المحلي.

1- مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة :

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلاً إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستتنخفض مقدار 10% مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى ².

2- أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة :

نظراً لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية فيجد بالذكر بالأسباب التي تجعل الدول تلجأ إلى هذه السياسة و تتلخص في ³ :

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) ؛
- ارتفاع دخول المنتجين المحليين ؛
- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة ؛
- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي ؛
- معالجة البطالة في الاقتصاد القومي ؛

1 نشأت نبيل محمد الوكيل ، التوازن النقدي و معدل الصرف ، شركة ناس للطباعة ، مصر ، 2006 ، ص 05

2 عرفات تقي الدين الحسني ، مرجع سابق ، ص 151

3 المرجع نفسه ، ص 152-155

- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية ؛
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.

3- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة :

حتى تتحقق أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة لابد من توفر هذه الشروط¹ :

- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات ؛
- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة ؛
- لا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها ؛
- ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر ؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

4- أثر التخفيض على الصادرات و الواردات :

أ- الأثر على الواردات :

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية و قيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية².

ب- الأثر على الصادرات :

ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبي³.

¹ صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد ، مرجع سابق ، ص 151

² المرجع نفسه ، ص 91

³ برايس خليفة ، دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر ، مذكرة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2012-2013 ،

من خلال فحص الإطار النظري للميزان التجاري توضح أن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذا كانت معظم المعاملات الجارية و الرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون متوازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي. وإن لم يكن الميزان متوازنا، فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال وكذلك محاولة علاجه بعدة طرق.

أما الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه. فبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

وبعد التطرق في هذا الفصل إلى الآلية التي يؤثر عليها سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال دراسة آفاق سياسة التخفيض في قيمة العملة وأبعادها الاقتصادية التي يزول بمقتضاها الاختلال في الميزان التجاري و يحل محله التوازن، ومن خلال دراسة آثار سياسات سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري تم التوصل إلى النتائج التالية:

- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.
- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف.
- يعتمد أسلوب المرونات في علاج الخلل بالميزان التجاري للدولة على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية من أجل توجيه ميزان المدفوعات و ذلك من خلال الميزان التجاري للدولة

الفصل الثالث : تأثير
تقلبات سعر صرف
الدولار بالنسبة
لليورو على الميزان
التجاري الجزائري
خلال فترة كوفيد -19

خلال فترة كوفيد-19، شهدت الجزائر تأثيرات اقتصادية كبيرة بسبب التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل اليورو والتي شغلت حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية ، وكذلك تغيرات في الطلب العالمي على المنتجات النفطية الجزائرية والتي تعتبر المنتوجات الأكثر تصديرا في الجزائر ما يبقي اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيا منذ الإستقلال . و بهذا تكون تأثيرات هذه التغيرات واضحة و مباشرة على الميزان التجاري للبلاد .

من خلال هذا الفصل يتم تسليط الضوء على تطورات سياسة الصرف والميزان التجاري في الجزائر منذ الإستقلال بشكل سطحي و خلال فترة كوفيد 19 بشكل دقيق و ذلك لإكمال القسم التطبيقي من الدراسة من خلال مبحثين و هما :

- المبحث الأول : جائحة كورونا و الاقتصاد العالمي
- المبحث الثاني : تطور سياسة الصرف و الميزان التجاري في الجزائر
- المبحث الثالث : أثر تطورات سعر صرف الدولار على الأورو و الميزان التجاري في فترة كوفيد 19)

(2021-2019)

المبحث الأول : جائحة كورونا و الاقتصاد العالمي

انتشار الفيروس في أوائل عام 2019، شهدت العديد من الدول إجراءات الإغلاق وتقييدات السفر، مما أدى إلى توقف العديد من الأنشطة التجارية والإنتاجية.

تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي كان متعدد الأوجه. في البداية، شهدت الصناعات المرتبطة بالسفر والسياحة والترفيه أثراً كبيراً، حيث توقفت الرحلات الجوية والنشاطات السياحية، مما أثر سلباً على الشركات والمؤسسات المرتبطة بهذه الصناعات وعلى موظفيها.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت السلاسل اللوجستية وسوق العمل العالمي تحديات جديدة، حيث اضطر العديد من العمال إلى العمل عن بُعد، وتوقفت العديد من الشركات عن العمل بسبب التقييدات وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك، لم يكن تأثير الجائحة محصوراً فقط على القطاعات المذكورة، بل تأثرت العديد من الصناعات الأخرى أيضاً، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد العالمي بشكل عام.

من المهم أن نلاحظ أن تأثير الجائحة كان متفاوتاً بين الدول والقطاعات، حيث تمكنت بعض الدول من التكيف والتعافي بشكل أفضل من غيرها، بينما ما زالت بعض الدول تعاني من آثارها الاقتصادية حتى الآن.

هذه الجائحة أظهرت أهمية التعاون الدولي والتدابير الاقتصادية الملائمة للتعافي، مع التركيز على دعم القطاعات الأكثر تضرراً وتعزيز الاستثمار في البنى التحتية الصحية والتكنولوجية للمساهمة في بناء اقتصادات مستدامة في المستقبل.

المطلب الأول : التطور التاريخي لفيروس كوفيد -19

في نهاية عام 2019، ظهر فيروس جديد في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي بالصين. كان هذا الفيروس ينتمي إلى عائلة الفيروسات التاجية وكان يعرف في البداية باسم "nCoV-2019". ومن خلال الدراسات والتحليلات الجينية، تم تحديد أن هذا الفيروس هو سلالة جديدة من فيروسات كورونا.

تبين لاحقاً أن هذا الفيروس يمكن أن يسبب مرضاً خطيراً يؤثر بشكل أساسي على الجهاز التنفسي، وتم تسميته بـ COVID-19، وهو اختصار لـ "Coronavirus Disease 2019".

منذ ظهور أولى الحالات في ووهان، انتشر الفيروس بسرعة ليؤثر على العديد من البلدان حول العالم. وفي مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن انتشار COVID-19 أصبح جائحة عالمية، وهو أعلى مستوى للتحذير الصحي العالمي.

1- تعريف الكوفيد-19 :

فيروسات كورونا هي عائلة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضا مثل الزكام والالتهاب النفسي الحاد الوخيم (السارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس). في عام 2019، اكتشف نوع جديد من فيروسات كورونا تسبب في تفشي مرض كان منشأه في الصين¹.

2- أعراضه²:

يمكن أن تظهر مؤشرات الإصابة بفيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19) وأعراضه خلال فترة تتراوح بين يومين إلى 14 يوماً من التعرض للفيروس. تُعرف هذه الفترة التي تلي التعرض للفيروس وتسبق ظهور الأعراض بفترة الحضانة، وخلال هذه الفترة يمكن للشخص أن يكون حاملاً للفيروس وينقله للآخرين دون أن يظهر عليه أي أعراض. من الممكن أن تشمل مؤشرات الإصابة والأعراض الشائعة التالية :

- الشعور بالتعب
- الحمى
- السعال
- فقدان حاسة الشم و التذوق
- صعوبة في التنفس
- سيلان الأنف
- الصداع

لا تشمل هذه القائمة كل الأعراض خاصة بالنسبة للفئة العمرية الصغيرة فمعظم الأطفال يصابون بتوعك طفيف عموماً و في بض المرات لا تظهر بتاتا هذه الأعراض على المصابين .

تزداد مخاطر الإصابة عند الأشخاص الكبار في السنة خاصة ، و أيضا بالنسبة للكبار في السن و المصابين بأمراض أخرى نأخذ على سبيل المثال (أمراض القلب الخطيرة ، إرتفاع ضغط الدم ، داء الإنسداد الرئوي المزمن ، داء السكري ، مرض الخلايا المنجلية ...)

¹ فطيمة الزهراء بوداود ، أسماء زاوي ، تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري أثر جائحة كورونا ، مجلة وحدة البحث في التنمية الموارد البشرية المجلد 12 العدد 01 ، جامعة أحمد دراوية ، أدرار الجزائر ، 2020-2021 ص 66

² المرجع نفسه ص 67

فيروس كورونا المستجد 2019 (COVID-19) هو ناتج عن فيروس من عائلة فيروسات الكورونا. يُعتقد أن مصدر هذا الفيروس هو الحيوانات، وقد تم تحديد أن مصدره المحتمل هو الخفافيش. ومع ذلك، فإن الانتقال إلى البشر قد حدث عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر مع الحيوانات المصابة. يُعتقد أن الفيروس انتقل إلى البشر في بادئ الأمر في سوق لبيع الحيوانات البرية في ووهان، الصين.

التفاعل المباشر مع الحيوانات المصابة أو التعرض للسوائل الجسدية منها، مثل اللعاب أو البول، قد يكون من بين الطرق التي ينتقل بها الفيروس إلى البشر. وعلى الرغم من أن الانتقال من الحيوانات إلى البشر هو النقطة الأولى للانتقال، فإن انتقال الفيروس بين البشر يحدث أيضاً عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر، مثل السعال أو العطس في الهواء أو على الأسطح المحيطة.

يعتبر نقل الفيروس عند الأشخاص الذين لا يظهرون أعراضاً (الأصحاء) أمراً محتملاً، مما يجعل من الصعب تتبع انتشاره والسيطرة عليه. إذا كانت الأشخاص المصابين لا يظهرون أي أعراض، فإنهم قد ينقلون الفيروس دون أن يعلموا بذلك، مما يزيد من خطورة انتشاره.

4- المضاعفات :

فيروس كورونا المستجد 2019 (COVID-19) يمكن أن يسبب مجموعة متنوعة من المضاعفات، خاصة في الحالات الشديدة أو للأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مسبقة. بعض المضاعفات الشائعة لفيروس كورونا تشمل:

- التهاب الرئة: COVID-19 يمكن أن يسبب التهاباً في الرئتين، وهو ما يعرف بالتهاب الرئة، ويمكن أن يكون خطيراً ويحتاج إلى رعاية طبية عاجلة.
- الفشل التنفسي: في حالات الإصابة الشديدة، يمكن أن يؤدي التهاب الرئة الناجم عن COVID-19 إلى فشل التنفس، وهو مرض خطير يتطلب الدعم التنفسي، بما في ذلك استخدام أجهزة التنفس الاصطناعي.
- الفشل العضلي: بعض المرضى الذين يعانون من COVID-19 يمكن أن يصابوا بالفشل العضلي، الذي يؤثر على قدرة العضلات على العمل بشكل صحيح، وقد يستلزم الأمر الرعاية الطبية المكثفة.
- التسبب في مشاكل في الأعضاء الأخرى: يمكن أن يؤدي COVID-19 إلى تشكل الجلطات الدموية، والتسبب في مضاعفات في القلب والكلى والكبد والدماغ.
- التعافي البطيء: بعض الأشخاص الذين يعانون من COVID-19 يمكن أن يواجهوا تعافياً بطيئاً بعد المرض، حيث قد يستمر التعب وضعف الجسم لفترة طويلة بعد شفائهم من العدوى الحادة.

1 فطيمة الزهراء بوداود و أسماء زاوي ، مرجع سابق ،ص 67-68-69

- التأثير النفسي: يمكن أن يسبب COVID-19 تأثيرات نفسية، مثل القلق والاكتئاب، نتيجة للتأثير النفسي للمرض نفسه وللقيود الاجتماعية والاقتصادية المفروضة للحد من انتشاره.

من المهم الإشارة إلى أنه يمكن أن تختلف المضاعفات من شخص لآخر، وتعتمد على عوامل مثل العمر والحالة الصحية العامة والعوامل الوراثية وغيرها¹.

5- الوقاية :

هناك بعض الإجراءات الهامة للوقاية من فيروس كورونا:

- الغسيل الجيد لليدين: اغسل يديك بانتظام بالماء والصابون لمدة لا تقل عن 20 ثانية، خاصة بعد العطس أو السعال أو لمس الأسطح المحيطة.
- استخدام المطهرات اليدوية: في حالة عدم توفر الماء والصابون، استخدم مطهرات اليدين التي تحتوي على ما لا يقل عن 60% كحول.
- ارتداء الكمامة الطبية: ارتدِ الكمامة عند الخروج من المنزل، وخاصةً في الأماكن المزدحمة أو عند التواجد بالقرب من الآخرين.
- الحفاظ على التباعد الاجتماعي: حاول الابتعاد عن الآخرين بمسافة لا تقل عن مترين للحد من انتقال الفيروس.
- تجنب لمس الوجه: تجنب لمس العينين والأنف والفم قدر الإمكان، حيث يمكن أن ينتقل الفيروس من اليدين إلى هذه المناطق.
- تجنب الأماكن المزدحمة والتجمعات الكبيرة: حاول تجنب الأماكن التي يكثر فيها التجمع، خاصةً إذا كانت فيها تهوية ضعيفة.
- تغطية الفم والأنف عند السعال والعطس: استخدم منديل ورقي أو طاقية عند السعال أو العطس، وتأكد من التخلص منها بشكل صحيح بعد الاستخدام.
- تهوية المنازل والمكاتب: حافظ على تهوية المساحات المغلقة بشكل جيد لتقليل احتمال انتقال الفيروس.
- الالتزام بالإرشادات الصحية المحلية: تابع الإرشادات والتوجيهات الصحية الصادرة عن السلطات المحلية والوطنية للحد من انتشار الفيروس.

¹ سمية زروقة و جمعة بوزاك ، الفلق أثناء التعليم عن بعد لدى الطالب في ظل جائحة كورونا ، منكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية - تخصص علم نفس مدرسي ، جامعة عمار تليجي ، الأغواط الجزائر ، 2020 ، ص 82

المطلب الثاني : الأثار الاقتصادية لفيروس كورونا

جائحة كورونا (COVID-19) لم تكن تهديدًا فقط للصحة العامة، بل أثرت أيضًا بشكل كبير على الاقتصادات العالمية. فمنذ بداية انتشار الفيروس في أواخر عام 2019، اضطرت العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد من انتشار العدوى، بما في ذلك الإغلاقات الجزئية أو الكاملة للأنشطة التجارية والقيود على السفر.

تضررت العديد من الصناعات بشكل كبير، مثل السفر والسياحة والضيافة، بسبب تراجع الطلب والإغلاقات الصارمة، مما أدى إلى فقدان الوظائف وتراجع النشاط الاقتصادي. كما شهدت السلاسل اللوجستية والتوريد تعطيلًا بسبب قيود السفر والتجارة.

تأثرت الأسواق المالية بشدة أيضًا، حيث شهدت تقلبات كبيرة وانخفاضات حادة في الأسهم، وتباطؤ النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

ومع ذلك، لم تكن التداعيات متساوية بين الدول والقطاعات، حيث تمكنت بعض الدول من التكيف والتعافي بشكل أفضل من غيرها، بينما ما زالت بعض الدول تعاني من آثار الجائحة الاقتصادية حتى الآن.

هذه التحديات الاقتصادية دفعت العديد من الحكومات إلى اتخاذ تدابير اقتصادية استثنائية، مثل حزم التخفيض المالي ودعم القطاعات الأكثر تضررًا، بهدف تخفيف الضغط عن الاقتصاد وتعزيز التعافي الاقتصادي.

1- تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي :

الصين هي أكبر مستورد للمواد الخام في العالم و ثاني أكبر اقتصاد في العالم (تمتلك حوالي 16 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) و ثاني أكبر مستهلك للنفط . أما بالنسبة لفترة كوفيد فقد إنخفض مؤشر الإنتاج الصناعي الصيني بنسبة 13.5 بالمئة سنة 2019 ثم إنخفض بنسبة 20.5 بالمئة و هو إنخفاض لم يشهده العالم منذ 30 سنة ¹.

كذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد بدت آثار جائحة كورونا واضحة على الاقتصاد الأمريكي منها مخاطر الوصول إلى حالة الركود الاقتصادي من جراء الإغلاق الصحي الذي مازال محل خلاف بين إدارة ترمب والحكومات المحلية والذي تسبب بتعطيل حركة الإنتاج والنمو الاقتصادي وزيادة نسبة البطالة بعد فقدان ملايين الوظائف في مختلف القطاعات مسجلة خسائر لم تشهدها الولايات المتحدة من قبل. وقد أقدمت الإدارة الأمريكية على الاقتراض الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة بقيمة ما يقارب 3 ترليونات دولار لمواجهة جائحة كورونا وما نتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية. ويرى خبراء اقتصاديون أن التكلفة المتوقعة للمال المهدر

¹ صحيفة kuma الصينية ، سنة 2020 ، ص 20

قد تصل إلى 1.7 تريليون دولار عام 2020 ، وأن الازمة الاقتصادية الحالية سترفع من نسبة عجز الميزانية الأمريكية إلى مستويات لا يمكن تحملها¹.

أ- تدهور أسعار النفط :

الطلب العالمي على النفط في ارتفاع مستمر طول سنة 2019 رغم أن فيروس كورونا ظهر في الصين في أواخر هذه السنة إلا أن عدم انتشاره خارجها وكذا عدم تطبيق أي إجراءات احترازية في دول العالم لم يؤثر ذلك على الطلب ، ولكن الطلب العالمي على النفط بدأ في الانخفاض في بداية سنة 2020، حيث انخفض في ربعها الأول الى 93.1 مليون برميل / اليوم مقارنة بـ 100.8 مليون برميل / اليوم في الربع السابق أي بنسبة نقصان 7,64 % . ويرجع هذا الانخفاض نتيجة للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على عدد من القطاعات الاقتصادية التي تستهلك الطاقة. بالإضافة إلى أن الصين كما قلنا سابقا في مركز الوباء وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود بعد نقشي الفيروس فيها يؤدي بالضرورة الى انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه. وفي الربع الثاني من عام 2020 واصل الطلب العالمي على النفط انخفاضه بنسبة 10,74 % مقارنة بالربع السابق ما يؤكد أن انتشار جائحة كورونا في العالم له دور كبير في انخفاض الطلب على النفط نتيجة الإجراءات الصارمة للحد من نقشه أكثر، ومن بين الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق والتي من شأنها أن تخفض من استهلاك والطلب على النفط

سجلت أسعار النفط أدنى مستوى لها خلال خمسة أشهر بعد عمليات الإغلاق الناجمة عن فيروس كورونا. وشدد عدد من الاقتصادات القيود الاجتماعية، بما في ذلك بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، التي تكافح في الوقت نفسه معدلات الإصابة المتزايدة.

وانخفض سعر خام برنت، في ساعات التداول في الأسواق الآسيوية، إلى أدنى مستوى فبلغ 35.74 دولارا للبرميل، وهو مستوى لم يشهده أواخر شهر ماي 2020².

ب-تأثر أسواق السلع الدولية :

تباينت أسعار السلع في الأسواق الدولية لمدى درجة ارتباطها بالجائحة فقدر إرتفعت أسعار المواد الأساسية المرتبطة للأغذية و الصناعات و الأدوية و المعقمات حيث سجلت إرتفاع بنسبة 4 % سنة 2020 نتيجة ضغوطات قلة العرض و كثرة الطلب على بعض المواد الغذائية خلال فترات الإغلاق الجزئي و الكلي ، أما بالنسبة للمعادن فقد تراجع الطلب عليها لإرتباطها المباشر بحركة النقل و الطيران على خلافها الذهب بقدر شهد قفزة نوعية و إرتفع بنسبة 19 % .

¹ سمية زروقة و جمعة بوزاك ، مرجع سابق ص 156
² حموزوقي أمال ، دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة أحمد بن يحيى الوئشريسي ، جامعة تيسمسيلت الجزائر ، 2021 ، ص 256

ج-تذبذب أسعار صرف العملات :

أدت حالة عدم اليقين والخوف من المستقبل إلى زعزعة الثقة بالعملات بشكل عام وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة، واضطرت السلطات النقدية لدعم عملتها بعد لجوء مواطنيها إلى شراء الذهب والعملات الصعبة وهو ما أدى إلى سحب جزء من الرصيد النقدي الاحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنك المركزي مما أدى إلى تذبذب في سعر صرفها¹.

المبحث الثاني : تطور سياسة الصرف و الميزان التجاري في الجزائر

منذ استقلالها في عام 1962، شهدت الجزائر تطورات هامة في سياسات الصرف والميزان التجاري. تمثل هذه السياسات جزءاً أساسياً من استراتيجية الحكومة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية. يتجلى تطور سياسة الصرف والميزان التجاري في الجزائر في عدة مراحل ومحطات تاريخية، تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية وتغيرات السياسات الاقتصادية العالمية .

المطلب الأول : تطور سعر الصرف في الجزائر

لقد مر تطور أسعار الصرف في الجزائر بمراحل مختلفة وفقاً للتغيرات السياسية و الاقتصادية التي حصلت في الدولة بعد إستقلالها ، و في ما يلي أهم هذه المراحل :

1- مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1962 - 1973) :

بعد استقلال الجزائر عام 1962 لم يكن للبلاد عملتها الوطنية بعد، فقد بقيت تستخدم الفرنك الجزائري الذي كان يتداول في عهد الاحتلال الفرنسي، ثم أنشأت بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962، وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث التزمت بجعل عملتها قابلة للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي. وبتاريخ 10 أبريل 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الوطنية الدينار الجزائري الذي عوض الفرنك الجزائري بمقتضى القانون رقم 64/111 .

ونظراً لكون تنظيم المسائل النقدية الدولية في تلك الفترة قد كان لا يزال يخضع لأحكام اتفاقيات نظام البريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة، فقد قامت الجزائر بتحديد قيمة الدينار بما يعادل 180 ميليغرام من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد حدد بالتعادل مقابل الفرنك الفرنسي (1 دج = 1 فرنك فرنسي) كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غير قابلة للتحويل².

1 فطيمة الزهراء بوداود و أسماء زاوي ، مرجع سابق ،ص 98-99
2 عبد الحميد مرغيت ، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن : دراسة تحليلية و تقييمية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص 144-145

و مع إنهيار نظام بروتن وودز انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية حيث شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها و أصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها ، و هو ما قامت به فعلا بداية من سنة 1973 .¹

2- مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1973 - 1986) :

نظرا للأحداث والتطورات الكبيرة التي طرأت على النظام العالمي للصرف بانهيار نظام بروتن وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي، وأصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة بسلة مكونة من أربعة عشر عملة، مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك، وقد كان الدينار يتذبذب مقابل هذه العملات بطريقة سلبية دون مراعاة أي علاقة مع الوضعية الاقتصادية أو المالية للدولة و / أو الفرق في التضخم (تعادل القوة الشرائية) أو الإنتاجية بين الجزائر والدول المصدرة لها. إذ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددًا على أساس وزن في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات، وكان هذا التوجه الجديد في تحديد قيمة الدينار الجزائري

الجدول رقم (2) : طبيعة عناصر السلة المرجحة لقيمة الدينار

العملة	الإتزان %
الفرنك الفرنسي	29.2
الدولار الأمريكي	40.15
الليرا الإيطالية	4
المارك الألماني	11.5
الفرنك البلجيكي	2.5
الجنيه الإسترليني	3.85
الفرنك السويسري	2.25
البيزطة الإسبانية	2
الفلوران الإيرلندي	1.5
الدولار الكندي	0.75
الكورنة الدنماركية	0.2
الكورنة النرويجية	0.1
الشلنق النمساوي	0.5
الكورنة السويدية	1.5

المصدر : مولاي بوعلام ، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في فترة 1990-2003 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص46

¹ جعفري عمار ، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013 ، ص 99

3- مرحلة التسيير الديناميكي (1987 - 1994) :

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص.¹ حيث تمت إصلاحات سعر الصرف كالاتي :

أ- الإنزلاق التدريجي لسعر الصرف (نهاية سنة 1987 - أواخر سنة 1991)²:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.9 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 17.7 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية مارس 1991 . كما تظهر مراحل الإنزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال فترة 1987-1991 في الجدول الآتي :

جدول رقم (3) : تطورات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1987-1991)

:

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي	4.63	5.91	7.61	12.20	17.76

المصدر : عبد العزيز برنه ، تقلبات أسعار الصرف و إنعكساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -1997-2014 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 124

من خلال الجدول يتبين أن قيمة الدينار انخفضت مقابل قيمة الدولار الأمريكي طيلة المدة المدروسة و قد عرفت تخفيضا حادا قدر بنسبة 70 % في عام 1990 ثم انتقل سعر صرف الدينار من 12.20 أواخر سنة 1990 إلى 17.76 و استقر على هذه الحال إلى نهاية 1991 .

¹ جعفري عمار ، مرجع سابق ، ص 101

² عبد العزيز برنه ، تقلبات أسعار الصرف و إنعكساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -1997-2014 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 123

ب-التخفيض الصريح (1991 - 1994) :¹

في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر متتالية قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق مايلي :

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار ب 40.17 % ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد وأقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994.

4- مرحلة تطوير نظام التعويم المدار (ما بعد 1994) :

بداية من أواخر سنة 1994، بدأ الدينار الجزائري في دخول مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده، مستندة إلى قواعد العرض والطلب. في نهاية هذه العملية، تم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر اعتباراً من عام 1974. يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين :

أ- نظام جلسات التثبيت :²

هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف ومعبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة، وما ساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي :

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي)؛
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض؛

¹ جعفري عمار ، مرجع سابق ، ص 102

² المرجع نفسه ، ص 103

- تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

وكان البنك المركزي يهدف من خلال هذه الجلسات إلى ما يلي:

- تحديد سعر الدينار من خلال المناقصات؛
- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي؛
- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

وقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البيئية.

ب- سوق الصرف بين البنوك¹:

أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23/12/1995 لائحة تتضمن إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك يتدخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والبنوك الأولية والمؤسسات المالية الأخرى من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، وقد أجريت أول الصفقات في 02/12/1996 وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى سوق فورية وأخرى أجلة من هذا يحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق ، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته الفائض أو الحاجة لهذه العملة، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

- بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية. بيع و شراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل ؛
- بيع و شراء بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية.

وعليه فإن إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة كان من شأنه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وهي تعتبر الخطوة الأولى للتحويل نحو نظام تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996.

المطلب الثاني : تطور الميزان التجاري في الجزائر

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادل التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرر الاقتصادي ، الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية في كافة دول العالم دون قيد أو شرط . أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات وتنويعها هي أحد البدائل المناسبة إن لم نقل أفضلها

¹ تمار أمين ، مرجع سابق ، ص 150

من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتطوير الاقتصاد الوطني، كما أن الحاجة لاعتماد هذه السياسات زادت بعد أن عانت العديد من الدول من الآثار السلبية نتيجة لإحلال الواردات، وقد أيد معظم المفكرين الاقتصاديين أهمية سياسة تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية للبلاد.¹

في حين يمكن دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري على مرحلتين :

1- مرحلة التسعينيات (1990 – 1999) :

يمكن توضيح معالم هذه المرحلة من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (4) : تطور حالة عناصر الميزان التجاري في فترة 1990 – 1999

الوحدة : مليار دولار

السنة	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري
1990	8.87	12.96	4.18
1991	6.86	12.33	5.47
1992	8.30	11.51	3.21
1993	7.99	10.41	2.24
1994	9.15	8.89	-0.26
1995	10.10	10.26	0.16
1996	9.09	13.22	4.13
1997	8.13	13.82	5.69
1998	8.63	10.14	1.51
1999	8.96	12.32	3.36

المصدر : من اعداد الطالين ، بالاعتماد على : احصائيات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع في 2024/04/22

يظهر من خلال الجدول تقلص حجم فائض الميزان التجاري إعتبارا من سنة 1990 إلى غاية 1994 و هي السنة التي شهدت عجزا في الميزان التجاري قدر ب 260 مليون دولار و إعتبارا من هذه السنة وبالموازاة مع إتخاذ السلطات بعض الإجراءات التعديلية أهمها تخفيض قيمة الدينار إضافة إلى عقد إتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي و عودة أسعار البترول للارتفاع ، سجل الميزان التجاري فائضا سنة 1995 مقدر ب 160 مليون دولار ليستمر إلى غاية 1998 لينخفض من جديد بتأثير من انخفاض أسعار البترول محققا فائضا بقيمة 1.51 مليار دولار، ثم يرتفع مجددا سنة 1999 محققا فائضا مقدر ب 3.36 مليار دولار .

¹ دوحى سلمى ، مرجع سابق ، ص 186

2- مرحلة الألفينيات (2000-2018) :

تتضح معالم هذه المرحلة من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (5) : تطور حالة عناصر الميزان التجاري في فترة 2000-2018

الوحدة : مليار دولار

السنة	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري
2000	9.35	21.65	12.3
2001	9.48	19.09	9.61
2002	12.02	18.71	6.7
2003	12.32	24.46	11.14
2004	17.95	32.22	14.27
2005	19.57	46.38	26.47
2006	20.68	54.74	34.06
2007	26.35	60.59	34.24
2008	37.99	75.59	40.56
2009	37.4	45.18	7.78
2010	38.88	57.09	18.05
2011	44.94	72.88	25.96
2012	51.56	71.73	20.16
2013	54.99	64.37	9.88
2014	59.67	59.99	0.45
2015	52.64	34.56	-18.08
2016	46.72	28.88	-17.84
2017	40.5	35.19	-5.31
2018	47.002	40.85	-6.152

المصدر : من اعداد الطالين ، بالاعتماد على : احصائيات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع في 2024/04/22

يظهر من خلال الجدول أن الميزان التجاري سجل فائضا و بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 و المقدرة ب 40.56 مليار دولار و يرجع هذا لارتفاع قيمة الصادرات و التي قدرت ب 75.59 مليار دولار.

ثم ينخفض سنة 2009 ليحقق فائضا مقدرا ب 7.78 مليار دولار ثم يواصل الإرتفاع حتى سنة 2012 ليحقق 20.16 مليار دولار ثم بدأ في الإنخفاض حتى سنة 2016 ليحقق عجزا مقدرا ب 17.84 مليار دولار و هذا راجع للإرتفاع المتوالي على مر السنين لقيم الواردات و أزمة أسعار البترول حيث شهدت هذه الأخيرة انهيارا كبيرا على المستوى العالمي بداية من سنة 2014 .

ثم عرف الميزان التجاري انخفاضا في العجز سنتي 2017 و 2018 قدر ب 6.15 مليار دولار أواخر سنة 2018 بعد التعافي الجزئي للاقتصاد من آثار أزمة أسعار البترول .

وبذلك يتضح أن أسعار البترول تؤثر بشكل قوي و مباشر على حالة الميزان التجاري في الجزائر باعتبارها بلدا يعتمد على صادرات المحروقات بشكل أساسي و أي أزمة في هذا القطاع يكون لها التأثير المباشر على رصيد الميزان التجاري .

المبحث الثالث : أثر تطورات سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري في فترة كوفيد 19 (2019-2021)

في فترة تفشي جائحة كوفيد-19 بين عامي 2019 و 2021، شهد سعر صرف الدولار مقابل اليورو وتوازن الميزان التجاري تحولات كبيرة. بدأ الأمر بتأثير الإغلاقات والتدابير الاحترازية التي فرضتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس، مما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع حركة التجارة العالمية.

خلال هذه الفترة، شهد سعر صرف الدولار تقلبات كبيرة نتيجة للقلق من تبعات الجائحة على الاقتصاد العالمي، والتحفظات بشأن الاستثمار في الأصول العالمية. وعلى الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي، إلا أن بعض البلدان تمكنت من تحقيق فائض تجاري نتيجة لتقليص وارداتها وزيادة صادراتها، بينما تأثرت بلدان أخرى بشدة بتراجع الطلب الخارجي على منتجاتها وزيادة تكاليف الواردات.

باختصار، فترة كوفيد-19 شهدت تقلبات كبيرة في سعر صرف الدولار مقابل اليورو، إلى جانب تحولات متباينة في الميزان التجاري للعديد من الدول، مما يعكس الآثار الاقتصادية والتجارية لتلك الجائحة العالمية.

المطلب الأول : تطورات سعر صرف الدولار على الأورو خلال فترة كوفيد 19

خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19 بين عامي 2019 و 2021، شهد سعر صرف الدولار مقابل اليورو تقلبات كبيرة. بدأت هذه التقلبات بارتفاع حاد في الطلب على الدولار كملأذ آمن خلال بداية الجائحة، مما أدى إلى ارتفاع قيمته مقابل العديد من العملات الأخرى بما في ذلك اليورو. إلا أن قيمة اليورو حافظت على قيمتها مقارنة بقيمة الدولار كما هو موضح في الجداول أسفله :

الفترة الأولى : بداية الجائحة سنة 2019 :

الجدول رقم (6) : تطور سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو سنة 2019

الدولار / اليورو	نهاية الأسبوع	بداية الأسبوع
0,876183	06/01/2019	31/12/2018
0,871090	13/01/2019	07/01/2019
0,876932	20/01/2019	14/01/2019
0,879068	27/01/2019	21/01/2019

28/01/2019	03/02/2019	0,873369
04/02/2019	10/02/2019	0,879511
11/02/2019	17/02/2019	0,885247
18/02/2019	24/02/2019	0,882349
25/02/2019	03/03/2019	0,879439
04/03/2019	10/03/2019	0,886812
11/03/2019	17/03/2019	0,884881
18/03/2019	24/03/2019	0,881751
25/03/2019	31/03/2019	0,888612
01/04/2019	07/04/2019	0,891076
08/04/2019	14/04/2019	0,886588
15/04/2019	21/04/2019	0,887084
22/04/2019	28/04/2019	0,894314
29/04/2019	05/05/2019	0,893116
06/05/2019	12/05/2019	0,891686
13/05/2019	19/05/2019	0,893461
20/05/2019	26/05/2019	0,894496
27/05/2019	02/06/2019	0,895631
03/06/2019	09/06/2019	0,886760
10/06/2019	16/06/2019	0,887073
17/06/2019	23/06/2019	0,886176
24/06/2019	30/06/2019	0,878976

01/07/2019	07/07/2019	0,887296
08/07/2019	14/07/2019	0,889036
15/07/2019	21/07/2019	0,890077
22/07/2019	28/07/2019	0,896555
29/07/2019	04/08/2019	0,899844
05/08/2019	11/08/2019	0,892905
12/08/2019	18/08/2019	0,897805
19/08/2019	25/08/2019	0,900267
26/08/2019	01/09/2019	0,904525
02/09/2019	08/09/2019	0,908160
09/09/2019	15/09/2019	0,904666
16/09/2019	22/09/2019	0,906112
23/09/2019	29/09/2019	0,912134
30/09/2019	06/10/2019	0,912872
07/10/2019	13/10/2019	0,908587
14/10/2019	20/10/2019	0,900920
21/10/2019	27/10/2019	0,899648
28/10/2019	03/11/2019	0,897837
04/11/2019	10/11/2019	0,903463
11/11/2019	17/11/2019	0,906546
18/11/2019	24/11/2019	0,904599
25/11/2019	01/12/2019	0,907850

02/12/2019	08/12/2019	0,903128
09/12/2019	15/12/2019	0,899948
16/12/2019	22/12/2019	0,899689
23/12/2019	29/12/2019	0,898982

المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على : الإحصائيات المتوفرة على موقع www.oanda.com تم الإطلاع يوم 2024/04/29

يظهر من خلال الجدول أن سعر صرف الدولار على اليورو عرف العديد من التذبذبات و ذلك خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 حيث أنه بلغ الذروة في آخر شهر مارس أين قدر ب 0,888612 أبتأثرت أسواق العملات الأسابيع الأولى بجملة عوامل؛ أبرزها أنباء الإغلاق الجزئي للحكومة الأميركية وتطورات مؤشرات «وول ستريت» ومعدل التضخم في ألمانيا واليابان. وتأثر الدولار سلباً وسط تداول ضعيف، ثم يتواصل الارتفاع بنفس الشكل حتى في الثلاثي الثاني من السنة و كذلك تتحقق الذروة آخر الثلاثي الثاني و التي قدرت ب 0,895631 أين تمكن الدولار من تحقيق ارتفاع ملحوظ بالتزامن مع الخسائر في بعض العملات المنافسة، مثل اليورو والجنيه الإسترليني، التي جاءت بسبب قضايا تتعلق بخلاف بين الحكومة الشعبية الجديدة في إيطاليا والمفوضية الأوروبية حول خطة الموازنة إلى جانب مفاوضات «البريكست» التي احتلت مساحة لا يمكن تجاهلها ،أما بالنسبة للثلاثي الثالث فقد استمر في الارتفاع بشكل متواصل و تدريجي بطيء حتى وصل أعلى قيمة منتصف الأسبوع الأخير و التي قدرت ب 0,912134 . أما بالنسبة للثلاثي الأخير من هذه السنة فقد تراجعت قيمة الدولار بالنسبة لليورو و انخفضت إلى أن سجلت أدنى قيمها في هذا الثلاثي و التي قدرت ب 0,898982 .

حيث قدر متوسط سعر صرف الدولار على اليورو سنة 2019 ب 0.8930

الفترة الثانية : منتصف الجائحة سنة 2020

الجدول رقم (7) : تطور سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو سنة 2020

الدولار / اليورو	نهاية الأسبوع	بداية الأسبوع
0,893819	05/01/2020	30/12/2019
0,897954	12/01/2020	06/01/2020
0,899142	19/01/2020	13/01/2020
0,903886	26/01/2020	20/01/2020
0,905327	02/02/2020	27/01/2020
0,909166	09/02/2020	03/02/2020
0,919597	16/02/2020	10/02/2020

17/02/2020	23/02/2020	0,923870
24/02/2020	01/03/2020	0,913887
02/03/2020	08/03/2020	0,892462
09/03/2020	15/03/2020	0,889645
16/03/2020	22/03/2020	0,920217
23/03/2020	29/03/2020	0,912963
30/03/2020	05/04/2020	0,916775
06/04/2020	12/04/2020	0,917936
13/04/2020	19/04/2020	0,917420
20/04/2020	26/04/2020	0,932491
27/04/2020	03/05/2021	0,916593
04/05/2020	10/05/2020	0,921759
11/05/2020	17/05/2020	0,923872
18/05/2020	24/05/2020	0,915731
25/05/2020	31/05/2020	0,906743
01/06/2020	07/06/2020	0,889738
08/06/2020	14/06/2020	0,884745
15/06/2020	21/06/2020	0,890413
22/06/2020	28/06/2020	0,889402
29/06/2020	05/07/2020	0,889212
06/07/2020	12/07/2020	0,884761
13/07/2020	19/07/2020	0,877130
20/07/2020	26/07/2020	0,864219
27/07/2020	02/08/2020	0,849391
03/08/2020	09/08/2020	0,847093
10/08/2020	16/08/2020	0,847219
17/08/2020	23/08/2020	0,843941
24/08/2020	30/08/2020	0,843708
31/08/2020	06/09/2020	0,842378
07/09/2020	13/09/2020	0,845516
14/09/2020	20/09/2020	0,844245

21/09/2020	27/09/2020	0,855819
28/09/2020	04/10/2020	0,853834
05/10/2020	11/10/2020	0,848262
12/10/2020	18/10/2020	0,851459
19/10/2020	25/10/2020	0,845304
26/10/2020	01/11/2020	0,852830
02/11/2020	08/11/2020	0,849331
09/11/2020	15/11/2020	0,845789
16/11/2020	22/11/2020	0,843275
23/11/2020	29/11/2020	0,839120
30/11/2020	06/12/2020	0,827702
07/12/2020	13/12/2020	0,825336
14/12/2020	20/12/2020	0,818851
21/12/2020	27/12/2020	0,820069

المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على : الإحصائيات المتوفرة على موقع www.oanda.com تم الإطلاع يوم 2024/04/29

يظهر من خلال الجدول أن سعر صرف الدولار على الأورو عرف تزايداً بطيئاً في قيمه طيلة الشهرين الأولين من الثلاثي الأول من سنة 2020 ليبلغ ذروته في هذا الثلاثي و ذلك يوم 19 فيفري 2020 و المقدرة ب 0,92387 ثم يعود للتذبذب و لينخفض ثم يرتفع على مر الأيام حتى نهاية الثلاثي الأول أين صعد الدولار خلال هذه السنة ما متوسطه نحو 1.4 في المائة فقط مقابل العملات الرئيسية (اليورو، والجنيه الإسترليني، والفرنك السويسري، والدولار الكندي، والكورونة السويدية)، علماً بأن اليورو هبط مقابل العملة الأميركية 3.3 في المائة. من ذات السنة ، أما بالنسبة للثلاثي الثاني فقد تراجع سعر صرف الدولار على اليورو طيلة الثلاثي ليسجل قيمة دنيا مقدرة ب 0,889402 و كذلك هو الحال بالنسبة للثلاثي الثالث من نفس العام فقد حتى يسجل قيمة دنيا أخرى و ذلك نهاية الثلاثي و المقدرة ب 0,855819 و هذا راجع لتزايد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، مما أدى إلى تقلبات إضافية في سوق صرف العملات بين الدولار واليورو. أما بالنسبة للثلاثي الأخير فلا يختلف الحال كثيراً على باقي السنة ليواصل سعر صرف الدولار على اليورو بالانخفاض تدريجياً ليسجل أقل قيمة في سنة 2020 و ذلك في نهاية السنة و المقدرة ب 0,820069 كما نلاحظ أن هذه سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو تأثر أيضاً بالتطورات السياسية والاقتصادية في منطقة اليورو، مما جعل الوضعية الدولار مقابل اليورو أكثر تقلباً وغموضاً خلال عام 2020

و قدر متوسط سعر صرف الدولار على الأورو سنة 2020 ب 0.8774

الفترة الثالثة : نهاية الجائحة سنة 2021

الجدول رقم (8) : تطور سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو سنة 2021

الدولار / اليورو	نهاية الأسبوع	بداية الأسبوع
0,817090	03/01/2021	28/12/2020
0,815461	10/01/2021	04/01/2021
0,823950	17/01/2021	11/01/2021
0,823794	24/01/2021	18/01/2021
0,824078	31/01/2021	25/01/2021
0,830651	07/02/2021	01/02/2021
0,825939	14/02/2021	08/02/2021
0,824361	28/02/2021	22/02/2021
0,833591	07/03/2021	01/03/2021
0,838534	14/03/2021	08/03/2021
0,838996	21/03/2021	15/03/2021
0,845309	28/03/2021	22/03/2021
0,850597	04/04/2021	29/03/2021
0,842431	11/04/2021	05/04/2021
0,836280	18/04/2021	12/04/2021
0,829672	25/04/2021	19/04/2021
0,828345	02/05/2021	26/04/2021
0,827846	09/05/2021	03/05/2021
0,824423	16/05/2021	10/05/2021
0,825987	21/02/2021	15/05/2021
0,820293	23/05/2021	17/05/2021
0,819274	30/05/2021	24/05/2021
0,820769	06/06/2021	31/05/2021
0,822812	13/06/2021	07/06/2021
0,834327	20/06/2021	14/06/2021
0,838378	27/06/2021	21/06/2021

28/06/2021	04/07/2021	0,841897
05/07/2021	11/07/2021	0,843715
12/07/2021	18/07/2021	0,845980
19/07/2021	25/07/2021	0,848836
26/07/2021	01/08/2021	0,844289
02/08/2021	08/08/2021	0,845800
09/08/2021	15/08/2021	0,850500
16/08/2021	22/08/2021	0,853507
23/08/2021	29/08/2021	0,849913
30/08/2021	05/09/2021	0,843990
03/09/2021	19/09/2021	0,849355
06/09/2021	12/09/2021	0,845068
20/09/2021	26/09/2021	0,852948
27/09/2021	03/10/2021	0,859922
04/10/2021	10/10/2021	0,863601
11/10/2021	17/10/2021	0,863306
18/10/2021	24/10/2021	0,859319
25/10/2021	31/10/2021	0,861858
01/11/2021	07/11/2021	0,864026
08/11/2021	14/11/2021	0,869473
15/11/2021	21/11/2021	0,882434
22/11/2021	28/11/2021	0,887789
29/11/2021	05/12/2021	0,883979
06/12/2021	12/12/2021	0,887469
13/12/2021	19/12/2021	0,886900
20/12/2021	26/12/2021	0,884521

المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على : الإحصائيات المتوفرة على موقع www.oanda.com تم الإطلاع يوم 2024/04/29

يظهر من خلال الجدول أن سعر صرف الدولار على الأورو عرف تزايداً بطيئاً على مر الشهور الثلاث الأولى من سنة 2021 ليسجل أعلى قيمه و المقدره ب 0,845309 لتشهد سنة 2021 استمرار تقلبات علاقة الدولار الأمريكي مقابل اليورو نتيجة لعدة عوامل. بدأ العام مع استمرار تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العالمية حيث شهدت البلدان جهوداً للتعافي الاقتصادي وتنفيذ برامج التطعيم، لكن التقلبات الناتجة عن مخاوف من

متغيرات الفيروس وتداعيات القيود الاقتصادية ظلت تؤثر بشكل كبير. أما بالنسبة للثلاثي الثاني فالعكس فنلاحظ أن سعر صرف الدولار على اليورو انخفض بالنسبة للثلاثي الأول ليصل لأدنى قيمة في منتصف الثلاثي و المقدرة ب 0,819274 ثم يعود للتعافي و يسجل قيمة أعلى في ظرف جد قياسي و المقدر بثلاث أسابيع ليصل سعر الصرف إلى 0,838378 في نهاية الثلاثي . و في ما يخص السياسات النقدية، فقد تبنت البنوك المركزية سياسات نقدية تحفيزية لدعم الاقتصادات المتأثرة بالجائحة، مما أثر على تقلبات سوق العملات. في الولايات المتحدة، استمرت المخاوف بشأن التضخم ومجموعة من التحركات النقدية، مما أدى إلى تقلبات إضافية في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، بما في ذلك اليورو. و يبقى سعر صرف الدولار على اليورو في تزايد مستمر طيلة الثلاثي ليسجل أعلى قيمه في منتصف الثلاثي و يواصل التزايد حتى نهاية السنة ليسجل أعلى قيمه و المقدرة ب 0,887789 و ذلك بالأسبوع الخامس قبل نهاية سنة 2021 . بشكل عام، فإن عام 2021 شهد استمرار التقلبات وعدم اليقين في الأسواق العالمية، مما أثر على علاقة الدولار الأمريكي باليورو وخلق تحديات جديدة للمستثمرين والمتعاملين في سوق العملات الدولية.

كما قدر متوسط سعر صرف الدولار على اليورو سنة 2021 ب 0.8460

المطلب الثاني : تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة كوفيد

يُعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس صحة اقتصاد أي دولة، حيث يقيس الفارق بين الصادرات والواردات للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

في ظل تفشي جائحة كوفيد-19، شهدت الاقتصادات العالمية تحديات متعددة نتيجة للإجراءات الاحترازية والقيود التي فرضتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس. تأثرت الجزائر كغيرها من الدول بتبعات هذه الجائحة على جميع جوانب اقتصادها، وكان لهذا تأثير ملحوظ على توازن الميزان التجاري. و يمكن توضيح توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة كوفيد 19 كما هو موضح في الجداول أسفله :

الجدول رقم (9) : وضعية الميزان التجاري في الجزائر سنة 2019

القيم بالملايير الدولارات الأمريكية

-9,32		الميزان التجاري
35,31		الصادرات
33,24	المحروقات	
2,07	صادرات أخرى	
-44,69		الواردات

يظهر من خلال الجدول أن الميزان التجاري الجزائري سنة 2019 سجل عجزا مقدرا ب 9.32 مليار دولار و ذلك للتفاوت الملحوظ بين قيم الصادرات و الواردات اللتان بلغت قيمهما 35.31 مليار دولار و - 44.69 مليار دولار على الترتيب .

و بلغت قيمة الصادرات الجزائرية زهاء 32.62 مليار دولار خلال الـ 11 شهرا الأولى من 2019، مقابل 38.12 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018، بتراجع قدره 14.44%، وفقا للإحصائيات المؤقتة لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك.

وعلى الجانب الآخر بلغت واردات الجزائر 38.37 مليار دولار مقابل 42 مليار، لتسجل كذلك عجزا بـ 8.66% وأشارت الوكالة الجزائرية إلى أن الصادرات من يناير إلى نوفمبر، سمحت بتغطية الواردات بما يقارب 85.01% مقابل 90.76% في نفس الفترة من السنة الفائتة.

ومثلت المحروقات أهم مبيعات الجزائر في الخارج خلال الـ 11 شهرا الأولى من 2019 بنسبة 92.76% من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية، لتبلغ 30.25 مليار دولار، مقابل 35.45 مليار، خلال نفس الفترة من 2018، بتراجع قدره 14.65% .

الجدول رقم (10) : وضعية الميزان التجاري في الجزائر سنة 2020

القيم بالملايير الدولارات الأمريكية

-13,62		الميزان التجاري
21,93		الصادرات
20,02	المحروقات	
1,91	صادرات أخرى	
-35,55		الواردات

يظهر من خلال الجدول أن الميزان التجاري الجزائري سنة 2020 سجل عجزا مقدرا ب 13.62 مليار دولار و ذلك للتفاوت الملحوظ بين قيم الصادرات و الواردات اللتان بلغت قيمهما 21.93 مليار دولار و - 35.55 مليار دولار على الترتيب .

إن عجز الميزان التجاري للبلاد ارتفع إلى 10.6 مليارات دولار في 2020، من 6.11 مليارات دولار في 2019، بزيادة 73.48 بالمئة .

ان واردات البلاد تراجعت بمقدار 7.4 مليارات دولار أو 18 بالمئة، إلى 34.4 مليار دولار في 2020 من 42 مليار دولار في 2019.

كما أن الصادرات الجزائرية تراجعت هي الأخرى بمقدار 10 مليارات دولار أو بنسبة 33 بالمئة، من 35.8 مليار دولار في 2019 إلى 23.8 العام الماضي.

و ذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب انكماش الطلب نتيجة القيود في مواجهة جائحة كورونا.بالإضافة إلى غلق العديد من المصانع و توقف نشاطها كما توقفت العديد من القطاعات الاستراتيجية (قطاع النقل) و التي تعتمد بشكل شبه تام في تسييرها على المحروقات و مشتقاتها .

مع العلم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد إلى حد كبير على عائداته من النفط والغاز ، التي تشكل 93 بالمئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات حكومية رسمية.

الجدول رقم (11) : وضعية الميزان التجاري في الجزائر سنة 2021

القيم بالملايير الدولارات الأمريكية

1,09		الميزان التجاري
38,56		الصادرات
34,06	المحروقات	
4,5	صادرات أخرى	
-37,64		الواردات

المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على : الإحصائيات المتوفرة على موقع www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع يوم 2024/04/29

يظهر من خلال الجدول أن الميزان التجاري الجزائري سنة 2021 سجل فائضا مقدرا ب 1.09 مليار دولار و ذلك للتفاوت الملحوظ بين قيم الصادرات و الواردات اللتان بلغت قيمهما 38.56 مليار دولار و - 37.64 مليار دولار على الترتيب .

سجل عجز الميزان التجاري للجزائر انخفاضا بنسبة 68 بالمائة خلال الأشهر الخمسة (05) الأولى من سنة 2021، حيث انتقل الى -3.1 مليار دولار في نهاية مايو 2021، مقابل 3.9 مليار دولار امريكي في نهاية مايو 2020.

انخفضت الواردات إلى 15,2 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2021 ، مقابل 18,9 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2019 ، اي بانخفاض يقارب 20 بالمائة.

ومن جانبها ارتفعت الصادرات من المحروقات بنسبة 32,7 بالمائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، بينما زادت الصادرات خارج المحروقات بنسبة 81,71 بالمائة.

وبالتالي، تحسن معدل التغطية التجارية (للواردات حسب الصادرات) بشكل ملحوظ ليصل إلى 92 بالمائة في نهاية عام 2021 مقابل 72 بالمائة في نهاية مايو 2020. ان هذا الانخفاض (في العجز التجاري) هو نتيجة للزيادة الحادة في الصادرات العالمية للسلع من ناحية، ومن ناحية أخرى للإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتأطير التجارة الخارجية.

ولاحظت الوزارة في هذا الصدد أن مستوى احتياطات الصرف اتخذ خلال شهر مايو 2021 اتجاهًا تصاعديًا، وهو وضع تعتبره "غير مسبوق" و "لم يتم ملاحظته منذ عدة أشهر".

المطلب الثالث : وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19 و آثار سعر صرف الدولار مقابل اليورو عليه

جدول رقم (12) : أهم الدول المصدرة للجزائر و قيمة صادراتها خلال فترة كوفيد 19

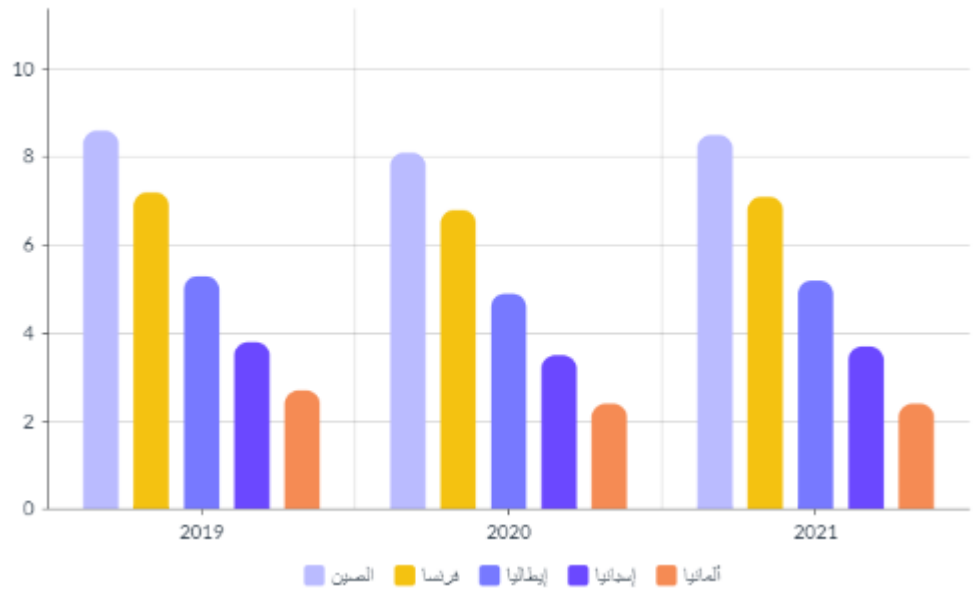
الوحدة : مليار دولار

	2019	2020	2021
الصين	8.6	8.1	8.5
فرنسا	7.2	6.8	7.1
إيطاليا	5.3	4.9	5.2
إسبانيا	3.8	3.5	3.7
ألمانيا	2.7	2.4	2.4

المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على إحصائيات وزارة التجارة و ترقية الصادرات

الشكل رقم (4) : أهم الدول المصدرة للجزائر و قيمة صادراتها خلال فترة كوفيد 19

الوحدة : مليار دولار



المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على إحصائيات وزارة التجارة و ترقية الصادرات

أولا : الصادرات

نلاحظ من الجدول أن الدول المصدرة للجزائر (الصين ، فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ، ألمانيا) أبقت على نفس الوتيرة في عملية تصديرها لمختلف السلع التي تحتاجها الجزائر في حين أن الصين حافظت على مكانتها الاقتصادية بالرغم من العوائق التي واجهتها طيلة فترة كوفيد 19 كما حافظت على موقعها كأكبر مصدر سلع للجزائر في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بقيمة صادرات بلغت 5.21 مليار دولار، ثم فرنسا بقيمة 2.35 مليار دولار وتأتي إيطاليا في المرتبة الثالثة بقيمة صادرات قدرت بـ 1.98 مليار دولار، ثم ألمانيا بـ 1.84 مليار دولار، وإسبانيا بـ 1.75 مليار دولار.

جدول رقم (13) : أهم الدول المستوردة من الجزائر و قيمة صادراتها خلال فترة كوفيد 19

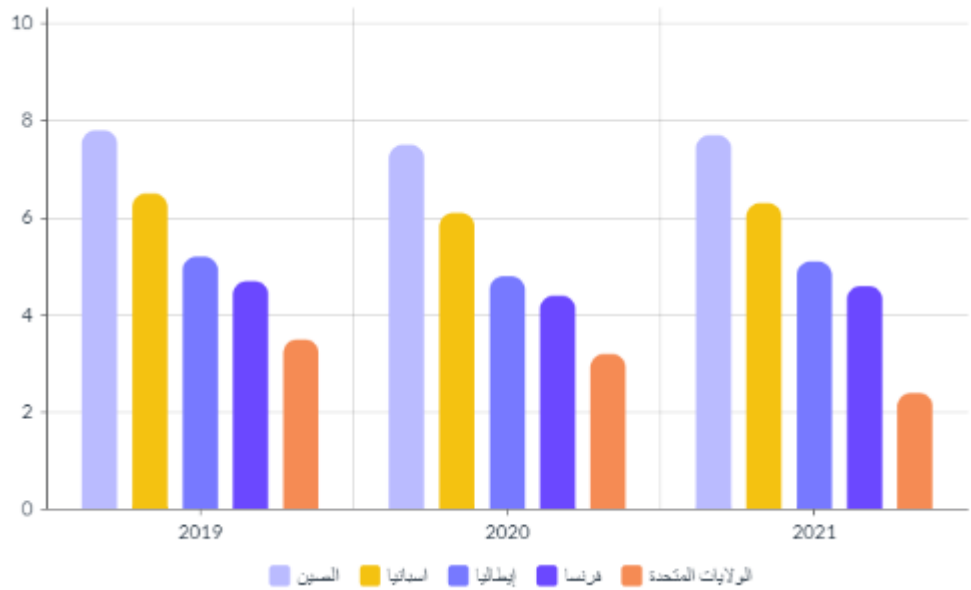
الوحدة : مليار دولار

	2019	2020	2021
الصين	7.8	7.5	7.7
اسبانيا	6.5	6.1	6.3
إيطاليا	5.2	4.8	5.1
فرنسا	4.7	4.4	4.6
الولايات المتحدة	3.5	3.2	3.4

المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على إحصائيات وزارة التجارة و ترقية الصادرات

الشكل رقم (05) : أهم الدول المستوردة من الجزائر و قيم إستيرادها خلال فترة كوفيد 19

الوحدة : مليار دولار



المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على إحصائيات وزارة التجارة و ترقية الصادرات

ثانيا : الواردات

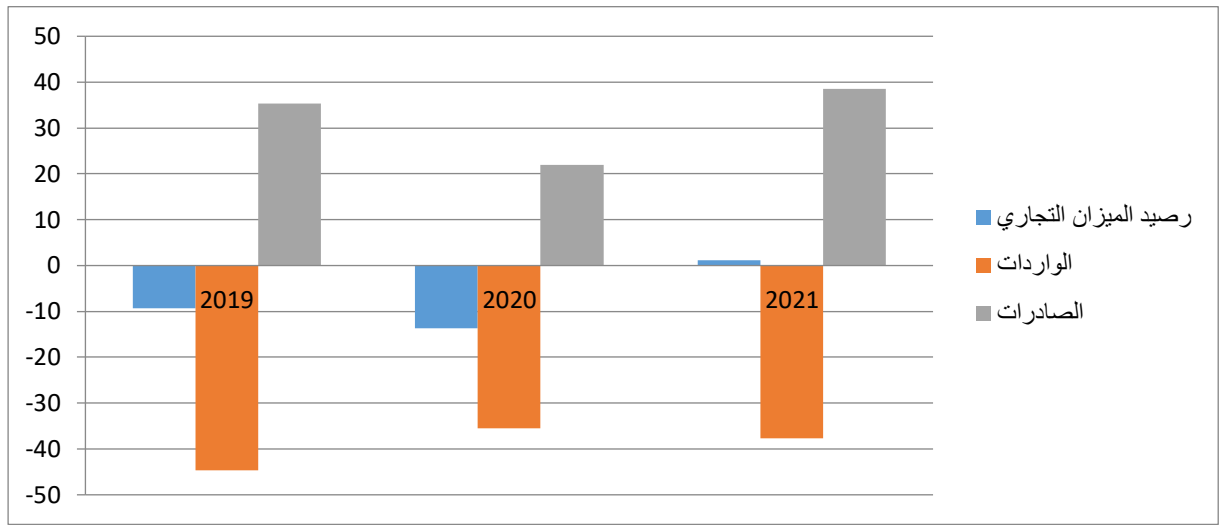
يتضح من خلال الجدول و البيان أعلاه أن في فترة كوفيد 19 تأثرت واردات الجزائر بشكل كبير و ذلك جراء الإجراءات الإحترازية المطبقة من طرف الدولة لمقاومة تفشي وباء كورونا و المتمثلة أساسا في الغلق الجزئي سنة 2019 ثم الغلق الكلي سنة 2020 و أصبحت الدولة تستورد كل ما يخص المواد الطبية و الصيدلانية من كل دول العالم المتقدم من ألبسة واقية إلى مكثفات أكسجين و آخرها لقحات كوفيد 19 .

صدرت الصين ما مجموعه قيمة 3.5 مليار دولار للجزائر كأكبر مصدر خلال السداسي الأول من عام 2020 وفي المرتبة الثانية جاءت فرنسا التي صدرت للجزائر ما قيمته 2.60 مليار دولار، وتليها إسبانيا بـ 2.32 مليار دولار، والولايات المتحدة بـ 2.09 مليار دولار.

و هو ما ينطبق حرفيا على سعر صرف الدولار على اليورو و بحكم أن أكبر ثلاث دول مصدرة للجزائر تنتمي للاتحاد الأوروبي فإن أغلب الواردات الجزائرية تمت باليورو و الذي لاحظنا سابقا أن قيمة اليورو إرتفعت بالنسبة للدولار على طول فترة كوفيد 19.

الشكل رقم (05) : تطور حالة عناصر الميزان التجاري خلال فترة كوفيد 19 في الجزائر

الوحدة : مليار دولار



المصدر : من إعداد الطالبين ، بالإعتماد على : الإحصائيات المتوفرة على موقع www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع يوم 2024/05/07

ثالثا : الميزان التجاري

يمكن تحليل تطور الميزان التجاري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد

الميزان التجاري في النقاط التالي :

- عرف الميزان التجاري رسيدا سالبا طيلة السنتين الأوليتين من فترة كوفيد 19 و الذي قدر بمجمله 22.94 مليار دولار و ذلك راجع للغلق الجزئي المفروض من طرف الدولة و تدهور أسعار النفط .
- تعافى الميزان التجاري الجزائري سنة 2021 أي المرحلة الأخيرة من كوفيد19 ليسجل رسيدا مقدرا ب مليار و 90 مليون دولار ، و ذلك لعودة المبادلات التجارية العالمية لعافيتها و الإرتفاع في أسعار النفط و الإرتفاع العالمي في قيمة الدولار
- التعامل في سوق النفط الدولي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسبة عليا من إيراداتنا تأتينا بالدولار الأمريكي في نتبع باليورو باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الإتحاد الأوروبي ، وبفعل أزمة كوفيد

تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض الإستهلاك العالمي للمحروقات هذا ما أخفض قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة الكوفيد.

و يتضح أيضا من خلال الجداول رقم 08 و 07 و 06 و البيان أعلاه :

- أن سعر صرف الدولار على اليورو يؤثر مباشرة على رصيد الميزان التجاري الجزائري لأن أغلب الواردات الجزائرية تتم باليورو و على عكسها الصادرات فتتم بالدولار فكلما إنخفض سعر صرف الدولار على اليورو ترتفع قيمة الواردات لتزيد قيمة العجز على عكس ذلك كلما إرتفع سعر صرف الدولار على اليورو ترتفع قيمة الصادرات لتتخفض قيمة العجز و ذلك ما لمسناه الميزان التجاري الجزائري خلال المرحلة الأخيرة من فترة كوفيد 19 (سنة 2021)

خلاصة الفصل :

من خلال فحص الإطار التطبيقي تبين أن جائحة كوفيد-19 أثرت على الصحة العالمية ما إنجر عنه العديد من التبعات الاقتصادية جراء الغلق الجزئي و الكلي على المفروض على الحركة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم ، أما بالنسبة للجزائر فقد تأثرت هيا الأخرى بالجائحة التي أرت بدورها هيا الأخرى على أسعار صرف الدولار و اليورو و كان للكورونا تأثير مباشر أيضا على الميزان التجاري الجزائري برز هذا التأثير سنة 2020.

شهدت الجزائر تأثيرات كبيرة على ميزانها التجاري نتيجة لتقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو و تراجع قيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات، وهو ما زاد من فجوة التجارة الخارجية و ضغط على الميزان التجاري. علاوة على ذلك، تأثرت الصادرات بالتباطؤ الاقتصادي العالمي و تراجع الطلب على السلع الجزائرية. كما تأثرت استثمارات الشركات الأجنبية في الجزائر بتقلبات سعر الصرف، مما قد يؤثر على الاقتصاد بشكل عام. في نهاية المطاف، تلخصت تأثيرات تلك التقلبات في زيادة التحديات التي تواجه الجزائر في إدارة اقتصادها خلال هذه الفترة الصعبة. و تم التوصل إلى النتائج التالية :

- سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو يؤثر مباشرة على الميزان التجاري الجزائري بحكم أن كل صادرات الجزائر بالدولار و معظم وارداتها باليورو
- أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام و على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص ما أدى إلى زيادة معتبرة في عجز الميزان و تأثر العملة الوطنية بالتغيرات التي طرأت على سعر الصرف

الخطمة

العامّة

ان انفتاح الأسواق وتحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أشكالها، بالإضافة إلى تزايد حركة رؤوس الأموال دولياً، أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من دولة إلى أخرى بغض النظر عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية في أي دولة. أسفر هذا الأمر عن تسجيل اختلالات في الموازين التجارية لمعظم الدول، حيث كانت سياسة سعر الصرف ذات أهمية كبيرة ضمن أساليب القضاء على الاختلال الخارجي، وأيضاً ضمن إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، خصوصاً للبلدان النامية، مما جعلها نقطة التقاء واشتراك بينها بهدف القضاء على اختلال توازنها الخارجي، ومن ثم التكيف مع التغيرات الاقتصادية والنقدية العالمية المتجددة باستمرار.

تأثر الميزان التجاري الجزائري بشكل ملحوظ بتغيرات أسعار صرف الدولار بالنسبة لليورو خلال فترة كوفيد-19، وذلك نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على صادرات النفط والغاز والتي تُسعر بالدولار الأمريكي.

خلال فترة كوفيد-19، شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً نتيجة لتراجع الطلب العالمي على الطاقة بسبب الإغلاقات والحجر الصحي، مما أثر سلباً على الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة. في الوقت نفسه، تذبذبت أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو، مما أثر بشكل غير مباشر على التبادلات التجارية بين الجزائر وشركائها التجاريين في منطقة اليورو.

سعت الدراسة للإجابة على التساؤل المطروح باستخدام منهجية مكّنت من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل ومحاولة معالجتها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من قبل الدول. سياسة التخفيض، كتغيير إداري لأسعار الصرف، كانت الحل الأكثر انتهاجاً من قبل الدول النامية التي يعاني ميزانها التجاري من العجز.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية؛ أي كلما انخفضت قيمة اليورو، تحسنت وضعية رصيد الميزان التجاري. و كلما إرتفعت قيمة الدولار تحسن رصيد الميزان التجاري كما توجد علاقة طردية بين تغيرات أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري؛ حيث كلما زادت وتحسنت أسعار البترول، تحسن رصيد الميزان التجاري.

إختبار صحة الفرضيات :

من أجل القيام بهذه الدراسة تم وضع عدة فرضيات تحت الإختبار فكانت الإجابة كما يلي:

-تتمحور الفرضية الرئيسية حول أنه خلال فترة كوفيد 19 تأثر الميزان التجاري الجزائري بكل الأشكال و ذلك نتيجة إرتفاع أسعار صرف الدولار بالنسبة لليورو و إرتفاعهما بالنسبة للدينار الجزائري و هذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة.

-في حين تفرض الفرضية الفرعية الأولى أن سعر الصرف يتحدد بمختلف العوامل و هذا ما تم لمسه من خلال دراسة الفصل الأول

-أما بالنسبة للفرضية الثانية فحواها أن سياسة تخفيض قيمة العملة كفيلة لوحدها بعلاج الإختلالات في الميزان التجاري في المدى القصير إلا أن الدراسة أثبتت العكس و أن سياسة تخفيض قيمة العملة فعالة و لكن عند إعتقاد سياسات إصلاحية أخرى لعلاج الإختلالات الحادثة على مستوى الميزان التجاري.

-و أخيرا و كما أثبتت الدراسة فإن توازن سعر الصرف يسهل تحقيق الفائض في الميزان التجاري و العكس و ذلك للإرتباط المباشر و الوطيد للميزان التجاري بسعر الصرف و هو ما جاء في الفرضية الفرعية الأخيرة .

نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم التنوع في الصادرات و الواردات الجزائرية كان سببا رئيسيا في التأثير على الميزان التجاري الجزائري
- عدم التنوع في البلدان المستوردة و المصدرة ما خلق تبعية تامة للدولار و اليورو.
- عدم تواجد سوق صرف رسمية بالجزائر بحيث يتم تداول العملات في السوق السوداء بدل السوق الصرف الرسمي .
- يتم تنفيذ عمليات شراء وبيع العملات في أماكن مخصصة تُعرف بأسواق الصرف، وتُعتبر هذه الأسواق وسيلة أساسية للتفاعل بين العارضين والطالبين لمختلف العملات
- يتغير سعر الصرف، سواء كان اسمياً أو حقيقياً، باختلاف الأنظمة النقدية والاقتصادية المعتمدة في العالم.
- يعكس هذا التنوع في الأنظمة الاقتصادية تفاوتاً في قيم العملات ويرسم صورة لطبيعة تداولات العملات العالمية.
- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف.
- يعتمد أسلوب المرونات في علاج الخلل بالميزان التجاري للدولة على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية من أجل توجيه ميزان المدفوعات و ذلك من خلال الميزان التجاري للدولة
- سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو يؤثر مباشرة على الميزان التجاري الجزائري بحكم أن كل صادرات الجزائر بالدولار و معظم وارداتها باليورو
- أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام و على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص ما أدى إلى زيادة معتبرة في عجز الميزان و تأثر العملة الوطنية بالتغيرات التي طرأت على سعر الصرف

التوصيات :

- في حالة تفشي وباء، يمكن للدولة الجزائرية اتخاذ عدة حلول للتقليل من تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري:
- تنويع مصادر الإيرادات:
- تعزيز القطاعات غير النفطية : تطوير قطاعات مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والخدمات لتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز .
- تطوير البنية التحتية الصناعية: توفير الدعم والتسهيلات للمصانع والشركات المحلية لزيادة الإنتاج المحلي وتصدير المنتجات.
- إدارة احتياطات النقد الأجنبي:
- زيادة الاحتياطات : تعزيز الاحتياطات من العملات الأجنبية لمواجهة التقلبات في أسعار الصرف.
- استخدام أدوات التحوط : الاستفادة من العقود الآجلة والخيارات للتحوط ضد مخاطر تغيرات أسعار الصرف.
- تشجيع الإنتاج المحلي:
- دعم الصناعات المحلية : تقديم حوافز مالية وتسهيلات ضريبية للصناعات المحلية لتعزيز الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات.
- تحسين سلسلة التوريد : تعزيز سلسلة التوريد المحلية لضمان توفر المواد الخام والمنتجات النهائية.
- تعزيز السياسات النقدية والمالية:

سياسات نقدية مرنة : تبني سياسات نقدية مرنة تسمح بالتكيف مع تغيرات أسعار الصرف، بما في ذلك التدخل في سوق الصرف الأجنبي عند الحاجة.

إصلاحات مالية : تطبيق إصلاحات مالية تهدف إلى تحسين الكفاءة في الإنفاق الحكومي وتقليل العجز في الميزانية.

- تحفيز الصادرات وتقليل الواردات:

دعم المصدرين : تقديم دعم مباشر للمصدرين من خلال تخفيض تكاليف التصدير وتسهيل الحصول على التمويل.

تعزيز جودة المنتجات : رفع جودة المنتجات المحلية لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

- تنوع الأسواق:

توسيع الشراكات التجارية : البحث عن أسواق جديدة للصادرات الجزائرية وتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة مع دول خارج منطقة الدولار واليورو.

تحفيز العلاقات التجارية : تعزيز العلاقات التجارية مع دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية.

- التحليل والرصد المستمر:

وحدات رصد : إنشاء وحدات متخصصة لرصد تطورات السوق المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الجزائري بشكل مستمر.

دراسات اقتصادية : إجراء دراسات تحليلية دورية لتقييم تأثير تغيرات أسعار الصرف واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.

- تعزيز التعاون الدولي:

الاستفادة من المساعدات الدولية: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على الدعم المالي والتقني.

تبادل الخبرات : التعاون مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في إدارة الأزمات الاقتصادية.

- تحسين مناخ الاستثمار:

جذب الاستثمارات الأجنبية: تحسين بيئة الأعمال لتكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما يساعد في جلب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز الاقتصاد.

تسهيل الإجراءات: تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقديم حوافز للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية

أفاق البحث:

من خلال دراسة لموضوع أثر تقلبات سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19 و تحليل لواقع هذه الظاهرة

على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة و مسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها و تحليلها، لذلك يجب اقتراح بعض المواضيع التي يجدر بها أن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث أخرى و هي :

1- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل للدولار و اليورو على تحرير التجارة الخارجية خلال فترة كوفيد 19

2- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية خلال فترة كوفيد 19

قائمة

المراجع

الكتب :

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
- عرفات تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، عمان ، الطبعة 2
- محمد عبد الله شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، طبعة 1، دار حميثرا للنشر والتوزيع ، مصر، 2018 .
- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003
- توفيق عبد الرحيم يوسف ، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن
- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات (نظرية و تطبيقية) ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2011
- عدنان تايه النعيمي ، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2012
- مدحت صادق ، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب ، مصر ، 2007
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010
- إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة 1 ، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر، 2001
- حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة ، دار زهراء الشرق للنشر
- رونالد ماكدونالد و آخرون ، النقود و التمويل الدولي ، دار المريخ للنشر، السعودية ، 2007
- اياد عبد الفتاح النسور ، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى
- حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، طبعة الثانية، 2010
- محمد مرواف السمان و آخرون ، مبادئ التحميل الاقتصادي (الجزئي و الكلي)، دار الثقافة لنشر و التوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى الإصدار الثالث 2008
- رمضان محمد مقلد و عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2007
- هوشيار معروف، ، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع،الأردن، 2009
- السيد محمد أحمد السريتي ،التجارة الخارجية، الدار الجامعية ،مصر، 2009
- عرفات تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، الأردن ، 1999

- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2008
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي " نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،الأردن، 2013
- عبد الرحمان يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 1993
- محمد صالح الفريشي،المالية الدولية،الوراق للنشر و التوزيع،الأردن 2008
- محمود يونس محمد و علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية،الدار الجامعية،مصر 2009
- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان
- وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،العراق 2012
- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004
- موسى عيد مطر و آخرون ، التمويل الدولي ، دار صفاء ، الأردن ، 2008
- إيما عطية ناصف و هشام محمد عمارة ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2008
- فليح حسن خلف،التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن، 2004
- عبد المطالب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي و كلي للمبادئ" ، الدار الجامعية ، مصر
- حسان خضر، ميزان المدفوعات و دوره في آلية الاصلحات،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد22،الكويت،2004
- فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001
- بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 2003
- كمال البكري ، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001
- أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع ، لبنان ، 2013
- نشأت نبيل محمد الوكيل ، التوازن النقدي و معدل الصرف ، شركة ناس للطباعة ، مصر ، 2006

المحاضرات :

- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2006

المذكرات و الأطروحات :

- لزعر علي و آيت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2012
- عبد الحميد مرغيت ، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن : دراسة تحليلية و تقييمية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2017-2018
- مراد ين باني ، سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار المباشر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ، 2011-2012
- نعمان سعدي ، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية) ، جامعة الجزائر ، 1998
- عبد الرزاق بن الزاوي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة 1970-2007 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3
- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015
- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر ، 2011-2012
- أوباية صالح، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011
- محمد راتور ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2006
- برايس خليفة ، دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر ، مذكرة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2012-2013
- جعفري عمار ، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013

- تمار أمين ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر - للفترة 1986 - 2005 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة لونيبي على البليدة ، الجزائر ، 2018-2017
- عبد العزيز برنه ، تقلبات أسعار الصرف و إنعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - 2014-1997 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2016-2015

المجلات :

- صبحي حسون الساعدي و اياد حماد عبد ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، العراق ، 2011
- محمد راتور ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقييم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2006
- صبحي حسون الساعدي و اياد حماد عبد ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، العراق ، 2011
- صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد25 العراق , 2009
- بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07 , جامعة ورقلة 2010-2009
- سعدون نبيل الوكيل ، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 31 ، العراق ، 2009
- فطيمة الزهراء بوداود ، أسماء زاوي ، تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري أثر جائحة كورونا ، مجلة وحدة البحث في التنمية الموارد البشرية المجلد 12 العدد 01 ، جامعة أحمد دراية ، أدرار الجزائر ، 2020-2021
- سمية زروقة و جمعة بوزاك ، القلق أثناء التعليم عن بعد لدى الطالب في ظل جائحة كورونا ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية . تخصص علم نفس مدرسي ، جامعة عمار تليجي ، الأغواط الجزائر ، 2020
- حموزروقي آمال ، دراسة تحليلية لإنعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي ، جامعة تيسمسيلت الجزائر ، 2021

التقارير :

- بنك الجزائر ، التقارير السنوية 2019 ، 2020 ، 2021
- وزارة التجارة و ترقية الصادرات ، التقارير السنوية 2019 ، 2020 ، 2021

المواقع الإلكترونية :

- www.bank-of-algeria.dz
- www.oanda.com

المراجع باللغات الأجنبية :

- JOLY. H, et all , Le taux de change réel d'équilibre une introduction economie et prevision n : 12-124 , 1996 , 2-3
- NEZEYS. B , les politiques de competitivité , Edition economica
- Michel Jura , Techniques financiere internationales ,Dunod ,Paris,2 eme eddition ,2003
- Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity: The Cases of Egypt and Turkey , International Journal of Development Issues, Vol. 7 Iss 2,2008
- Banque de France, Balance Des paiements De la France, janvier 2011
- Bernard GUILLOCHON , économie international, 2 eme édition, dunod , 1998

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو على الميزان التجاري الجزائري خلال فترة كوفيد 19. كما يظهر أن لهذا الموضوع أهمية كبيرة جدا في الميدان الاقتصادي للدولة الجزائري و من خلال دراسته بشكل معمق ستكون الدولة مستعدة لمثل هكذا أزمات ، في حين أدى تغير سعر صرف الدولار مقابل اليورو خلال مرحلة كوفيد 19 إلى تأثيرات ملحوظة على الميزان التجاري الجزائري. باعتبار الجزائر دولة تعتمد بشكل كبير على صادرات البترول، فقد تسبب تذبذب سعر الدولار في تغيرات في إيرادات الصادرات البترولية. من جهة أخرى، شهدت الواردات الجزائرية من أوروبا تغيرات بسبب تذبذب سعر صرف اليورو، مما أثر على تكلفة الواردات. خلال فترة كوفيد 19.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of changes in the exchange rate of the dollar against the euro on the Algerian trade balance during the COVID-19 period. It shows that this topic is of great importance in the economic field of the Algerian state, and by studying it in depth, the state will be better prepared for such crises. The change in the dollar's exchange rate against the euro during the COVID-19 phase led to notable effects on the Algerian trade balance. As Algeria is a country heavily reliant on oil exports, the fluctuation of the dollar caused changes in oil export revenues. On the other hand, Algerian imports from Europe experienced changes due to the fluctuation of the euro's exchange rate, affecting import costs during the COVID-19 period.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: ...المطبخ الاقتصادي

إذن بالطبع والإيداع

..... أنا الممضى أسفله الأستاذ (ة): سباري الصبيحة
..... المشرف على مذكرة الماستر للطالب (ة): أيوب بن زهو الدين
..... د. محمد بنش
..... تخصص: إحداثيات نقطة رياضية
..... الموسومة ب:

..... أثر تطور استراتيجيات التسويق في المؤسسات المالية الإسلامية
..... المجاري المصرفية خلال فترة كوفيد 19

الموسم الجامعي : 2023/2024

أحيطكم علما بأنني أذنت للطلبة المذكورين أعلاه بإيداع نسخة من مذكرتهم في 03 أفراس صلبة لدى
مصلحة التعليم والتقييم على مستوى الكلية .

امضاء المشرف